المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/28 تاريخ قبول النشر/ 2021/12/5
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.8

دور قطاع الصناعة التحويلية في التغييرات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003/2018)

The role of the manufacturing sector in the structural changes in the Iraqi economy for the period (2003-2018)

علا علي عباس الركابي/الباحث
Ola Ali Abbas Al-Rekaby
Oa4854980@gmail.com
أد. فلاح خلف علي الربيعي/المشرف
Proof. Falah. khalaf. Ali
faalah@uomustansiriyah.edu.iq
كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: الصناعة التحويلية الاختلالات الهيكلية الاقتصاد العراقي
Key words :manufacturing industry , structural imbalances , Iraqi economy

المستخلص

يهدف هذا البحث الى تشخيص دور قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 من خلال تحليل اتجاهات التغيير الهيكلي في كل من الناتج المحلي الاجمالي، والتشغيل وتكوين راس المال، والموازنة العامة وهيكل التجارة الخارجية وتشخيص أهم التغيرات الهيكلية التي حدثت في قطاع الصناعة التحويلية على مستوى الفروع والأنشطة التحويلية.

استند البحث على المنهج الاستنباطي من خلال استخدام التحليل الهيكلي، للكشف عن الأهمية النسبية لكل مكون من مكونات الهيكل الاقتصادي، وتوصل البحث الى أن اتجاهات التغيير الهيكلي في كل من الناتج المحلي الاجمالي، والتشغيل وتكوين راس المال، والموازنة العامة وهيكل التجارة الخارجية كانت متغير تابع لمساهمة القطاع النفطي في الناتج .وختاما أوصى البحث بضرورة تقديم الحوافز الحكومية كوسيلة فعالة لدفع الصناعات للاستثمار في المنتجات الصناعية ذات القيمة المضافة المرتفعة التي تعزز النمو مستدام لتقليل الاعتماد على صادرات النفط الخام. مما يؤكد الحاجة الملحة الى تبني سياسات صناعية جديد ة في العراق تهدف الى رفع مستوى التنويع الاقتصادي لتحسين مساهمة العراق في فضاء المنتجات العالمي بهدف الإسراع في انجاز هدف التحول الهيكلي ومواجهة الاختلالات الهيكلية.

Abstract

This research aims to diagnose the role of the manufacturing sector in the Iraqi economy after 2003 by analyzing the trends of structural change in GDP, employment and capital formation, the general budget and the structure of foreign trade, and diagnosing the most important structural changes that occurred in the manufacturing sector at the level of Branches and transformative activities.

The research used the structural analysis method, to reveal the relative importance of each component of the economic structure, and the research found that the trends of structural change in GDP, employment and capital formation, the general budget and the structure of foreign trade were a variable dependent on the contribution of the oil sector to the output. In conclusion, the research

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/28 تاريخ قبول النشر/ 2021/12/5
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.8

recommended the need to provide government incentives as an effective way to push industries to invest in industrial products with high added value that promote sustainable growth to reduce dependence on crude oil exports. Which confirms the urgent need to adopt new industrial policies in Iraq aimed at raising the level of economic diversification to improve Iraq's contribution to the global product space with the aim of accelerating the achievement of the goal of structural transformation and confronting structural imbalances.

المقدمة

توصل الاقتصادي "كولين كلارك "في العام 1941 إلى استنتاج مفاده أن هناك نمطاً عاماً للتحول من القطاع الزراعي إلى قطاع الصناعة التحويلية ثم إلى قطاع الخدمات يترافق مع الارتفاع المطرد في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات دخول الأفراد والارتفاع في إنتاجية العمل، وقد تعزز هذا الاستنتاج بالعديد من الدراسات الإحصائية التي آجراها "سيمون كوزنتيتس" ومن بعده "شينري" على بيانات عدد من الدول المتقدمة والنامية، التي كشفا فيها عن هذا التحول في هيكل الإنتاج يتزامن مع حصول تحولات أخرى في كل من هيكل الطلب، وهيكل التجارة الخارجية، ومعدلات نمو السكان، ومعدلات التحضر، وهيكل الطلب على العمل ومستويات التشغيل، وجاء كل من" هيرشمان" و "فرانسو بيرو" ليؤكدا على أهمية دور قطاع الصناعة التحويلية في قيادة عملية التغير الهيكلي باعتباره قطب النمو الذي تتجمع فيه تأثيرات الاستقطاب وتنطلق منه تأثيرات الانتشار إلى باقي الأنشطة الإنتاجية والخدمية في الاقتصاد الوطني، وأكدا ايضاً على أن حجم التغيرات الهيكلية في الاقتصاد القومي ستتوقف على حجم وأهمية هذا القطاع، فعندما يزداد تأثيره على الحيز الاقتصادي فأن ذلك سيشكل حافزاً للتوسع في الأنشطة الاقتصادية المتكاملة مع الصناعة. (الربيعي،2003، 70)، يحاول هذا البحث توظيف هذه الخلفية النظرية في تحليل دور قطاع الصناعة التحويلية في التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، وبقدر تعلق الامر بالتغيرات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، فأن هذا الاقتصاد وعلى الرغم مما يحظى به من مزايا مادية وبشرية، فأنه لم يتمكن ومنذ اكثر من ستة عقود من تحقيق أي تحول في هيكله الانتاجي، وهو يعيش من بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي تحت ضغط ازمة هيكلية حادة نجمت عن الفشل في تنفيذ خطط وبرامج التنمية المعلنة، وتفاقمت تلك الآثار بفعل ظروف الحروب المستمرة من 1980 الى نهاية عام 2017. وقادت كل تلك التطورات إلى تعميق حالة الاختلال في الهيكل الإنتاجي وتدهور مستوى الإنتاج والإنتاجية في مختلف الأنشطة الاقتصادية، لذا فإن أي محاولة للإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية يجب أن تنطلق من عملية تقييم موضوعي لاتجاهات التنمية والتحول الهيكلي في الاقتصاد العراقي.

أهمية البحث: تعود الى إعادة التأكيد على أهمية دور قطاع الصناعة التحويلية في تصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي بعد الإهمال الذي تعرض له بعد عام 2003

مشكلة البحث: يعود الى مجموعة الظروف التي أسهمت في تقلص القدرات الإنتاجية للقطاعات السلعية الأساسية في مقابل استفحال دور القطاع النفطي، مما سمح بتوسع الأنشطة الخدمية والتوزيعية الممولة بموارد الريع النفطي وبخاصة قطاع الإدارة العامة والدفاع، وتوليد دخول نقدية كبيرة ادت الى خلق فائض طلب كبير اقتران بجهاز انتاجي غير المرن، وغير قادر على مواجهة ذلك الفائض، لذا ازداد الطلب على السلع المستوردة للتعويض، فزادت الضغوط على ميزان المدفوعات وارتفع مستوى التبعية

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/28 تاريخ قبول النشر/ 2021/12/5
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.8

التجارية والتكنولوجية للخارج.

هدف البحث: يهدف البحث الى تحليل اتجاهات التحول الهيكلي في الناتج المحلي الاجمالي، والتشغيل وتكوين راس المال، والموازنة العامة وهيكل التجارة الخارجية.

فرضية البحث: تعود حالة تفاقم الاختلال في الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد العراقي بشكل رئيسي الى استمرار هيمنة القطاع النفطي على المساهمة الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع دور القطاعات السلعية الأساسية وبخاصة الصناعة التحويلية، والزراعة وتنامي دور القطاعات غير السلعية وبخاصة قطاع الإدارة العامة والدفاع.

2- تشخيص دور قطاع الصناعة التحويلية في تصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003

منهجية البحث: استند البحث على المنهج الاستنباطي من خلال استخدام التحليل الهيكلي الذي يعنى بدراسة التوزيع النسبي للمتغيرات الاقتصادية ضمن إطار النظام الاقتصادي الكلي، للكشف عن الأهمية النسبية لكل مكون من مكونات الهيكل الاقتصادي، فضلا عن دراسة النسب والعلاقات بين العناصر المختلفة للنشاط الاقتصادي، وبهدف تشخيص الخصائص الرئيسية لهيكل الاقتصاد العراقي، تركز البحث على تحليل كل من العلاقة بين الاستهلاك والادخار، تحليل هيكل الاستثمار وتحليل هيكل الناتج المحلي الإجمالي.

الحدود المكانية والزمنية: يتخذ البحث من العراق بعداً مكانياً له، أما الحدود الزمنية فتغطي المدة الزمنية (2004- 2018)

هيكلية البحث: تضمن البحث ثلاثة مباحث، تناول الأول نظريات ومفاهيم الهيكل الاقتصادي والاختلالات الهيكلية في حين تطرق الثاني الى تحليل الاختلالات الهيكلية في العراق اما المبحث الثالث فركز على تحليل واقع قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد العراقي ثم تم عرضاهم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول الهيكل الاقتصادي والاختلالات الهيكلية نظريات ومفاهيم

تعددت المفاهيم الخاصة بالهيكل الاقتصادي طبقاءً للهدف منه فبعض الدراسات ركزت على تحليل نسب ومكونات الهيكل الاقتصادي مثل " فرانسو بيرو" والمدرسة الهيكلية، والبعض الاخر اهتم بدراسة العوامل المؤثرة في الهيكل الاقتصادي، مثل "سيمون كوزنيتس" ومن بعده "شينري سنتطرق في هذا المطلب الى مفهوم الهيكل الاقتصادي ومكوناته ثم نتناول مفهوم الاختلال البنيوي واسباب الاختلال البنيوي والاختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية.

المطلب الأول الإطار النظري للهيكل الاقتصادي والاختلالات الهيكلية

اولا. مفهوم الهيكل الاقتصادي: يعرف (فرانسوا بيرو) الهيكل بأنه مجموعة العلاقات والنسب التي يتسم بها الكيان الاقتصادي في وقت معين ومكان معين، أي الأهمية النسبية لكل عنصر من العناصر التي يتكون مها الكيان الاقتصادي مثل نسبة الأجور والأرباح الى الدخل أو العلاقة بين مستوى الاستهلاك والدخل (بيترسون ،1968، 383)، تشكل المساهمات النسبية للأنشطة الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وفي توزيع القوى العاملة، من ابرز مكونات الهيكل الاقتصادي ويحدث التغيير في الهيكل الاقتصادي عندما يطرأ تغيراًفي الاهمية النسبية للقطاعات المكونة للناتج القومي، والتغير في التوزيع النسبي للقوى العاملة على تلك القطاعات. (عمرو ،1975، 54)

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/28 تاريخ قبول النشر/ 2021/12/5
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.8

يتضح من هذا الاستعراض ان الهيكل الاقتصادي لأي كيان اقتصادي يتمثل بمجموعة العناصر والخصائص والعلاقات التي تحيط بالكيان الاقتصادي التي تشكل مضمون هذا الكيان من جهة واطاره العام من جهة أخرى.

ويمكن تلخيص الفائدة من تحليل الهيكل الاقتصادي بالاتي: (خليل،1989، 22)

1- دراسة التغيرات التي تسفر عنها عملية التنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات.
2- تحليل السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة، ومدى قدرتها على اسناد عملية التنمية.
3- تقوية عوامل التشابك القطاعي داخل الاقتصاد.
4- اظهار مفهوم الهيكل الاقتصادي بشكل أكثر وضوحاً.

ثانيا: مفهوم الاختلال الاقتصادي: يمثل الاختلال خروجا عن حالة التوازن البنياني، وهو بذلك يشكل حالة من التوازن غير المستقر نتيجة لوجود قوى تعمل على الخروج من حالة التوازن، أما الاختلال البنيوي فيمثل اختلالاً في العلاقات النسبية بين عناصر الهيكل الاقتصادي ومكوناته، وهو تغير في خصائصه الأساسية التي تؤثر في النمو الاقتصادي، كونه يمثل اختلالا في علاقات التوازن الاقتصادي العام وتسعى اجراءات السياسة الاقتصادية الى مواجهة الاختلالات الناشئة عن التطورات الاقتصادية، وتشجيع إحداث تغييرات هيكلية مرغوبة تعمل على تصحيح تلك الاختلالات املا في العودة الى حالة التوازن البنياني. (النجيفي، 2002،37) ويعد الاقتصادي (كوزنتس) من أبرز من تطرق الى احتساب الاختلال البنيوي وذلك عن طريق احتساب الفرق في الأهمية النسبية لكل قطاع في الناتج المحلي الاجمالي، والقوى العاملة، وذكر بأن الفرق يعبر عن درجة الاختلال القطاعي للاقتصاد القومي. (عمرو ،1975، 55)

ثالثا ـ الاختلالات الهيكلية: الاختلالات الاقتصادية هي مزيج من الاختلالات الداخلية والخارجية ومن أهمها: (الهاشمي،2003، 117)

1- الاختلال الداخلي: يظهر الاختلال الداخلي عند ما لا يتناسب تيار الطلب المحلي على السلع والخدمات مع تيار العرض المحلي، حين تكون الموارد اللازمة لأغراض الاستهلاك والاستثمار اكبر مما هو متاح منها فعلاً، نتيجة لضعف مرونة الجهاز الإنتاجي بشكل عام وقطاع الصناعة التحويلية بشكل خاص بسبب ضعف الطاقات الإنتاجية المتاحة ونقص المهارات. (عبد الحميد،2010، 50) ويعبر هذا الاختلال عن نفسه بشكل اختناقات في الموارد المحلية، ويقود الى الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية، وتتم تغطية هذا الفائض في الطلب من خلال الاستيراد، الذي سينعكس بشكل عجز في الميزان التجاري.

ويعود الاختلال الداخلي الى عدد من العوامل، من اهمها: تراجع معدلات الأداء الاقتصادي العام وضعف القدرة الادخارية، والنمو غير المتوازن ما بين القطاعات، وارتفاع معدلات التضخم، ووجود اختلالات هيكلية تراكمت نتيجة لاتباع سياسات تجارية ومالية ونقدية غير صحيحة وعجز الموازنة العامة للدولة، وتدني الاداء الاقتصادي للمشروعات العامة .والاختلالات في سوق العمل وزيادة معدل البطالة. و يتخذ الاختلال الداخلي عدد من المظاهر والاشكال من ابرزها: - (الفهداوي ،2000، 55)

ا- اختلال هيكل الإنتاج: يعد اختلال هيكل الإنتاج المسبب الرئيس لبقية الاختلالات، ويظهر نتيجة لوجود حالة من اختلال التوزيع النسبي في نسب مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي التي ستسهم في تعميق الفجوة بين الناتج الفعلي والناتج الممكن ، كما تؤدي هيمنة الأنشطة الأولية الى ضعف إمكانيات التوسع في قطاع الصناعة التحويلية وانخفاض أهميته النسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن تراجع قدرة هذا القطاع عن استيعاب القوى العاملة الفائضة عن حاجة القطاعات

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/28 تاريخ قبول النشر/ 2021/12/5
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.8

الأخرى وارتفاع معدلات البطالة الهيكلية.

ب- اختلال هيكل الموازنة العامة: يعبر اختلال هيكل الموازنة العامة عن وجود حالة عدم التكافؤ للتوزيع النسبي لمكونات هيكل الموازنة العامة، ويعود سبب ذلك الاختلال الى تدهور مستوى الإيرادات العامة نتيجة لتركزها النسبي في عدد محدود من الموارد او في مورد واحد أو قطاع واحد، يقابل ذلك وجود اتجاه عام نحو التوسع في النفقات العامة بمعدل يفوق القدرة المالية للاقتصاد الكلي.

2- الاختلال الخارجي: يتخذ الاختلال الخارجي مظهرين:(عمرو ،1975، 53)

الأول: هو العجز في الميزان التجاري: وهو ما يؤدي في حالة استمراره على المدى الطويل الى ظهور اختلال مزمن في ميزان المدفوعات، واستمرار ارتفاع الاستيرادات مقارنة بالصادرات، مما يؤدي الى حدوث خلل في الحساب الجاري.

الثاني تنامي الديون الخارجية: وتظهر نتيجة العجز المزمن في ميزان المدفوعات، وبالتالي تدخل العلاقة بين الديون الخارجية والعجز في ميزان المدفوعات وعجز الموازنة في حلقة مفرغة، فمدفوعات خدمة الديون تعد سبباً رئيساً من اسباب عجز الموازنة، متمثلة بحلقة دائرية جديدة من الديون الخارجية وعجز الموازنة، وبهذا أصبحت الديون الخارجية احد الاختلالات الهامة في الاقتصادات النامية، فضلاً عن مسؤوليتها في تعميق بقية الاختلالات.

ثالثا ـ أسباب الاختلالات الهيكلية:

1- الأسباب الاقتصادية: (القريشي ،2007، 30-33) وتعود أولا الى التخصص في الإنتاج الأولي وما يرافقه من ازدواجية وتبعية الاقتصادية، فوجود قطاع حديث مرتبط بالخارج وموجه للتصدير، أصبح عامل إعاقة للنمو والتطور بحكم عزلته عن بقية القطاعات، فهو لا يرتبط مع القطاع التقليدي المحلي بأية ترابطات امامية وخلفية، كما يتميز القطاع الحديث بكونه كثيف راس المال ويعتمد على التكنولوجيا والمهارات العالية ولا يشغل الا نسبة ضئيلة من الايدي العاملة المحلية.

فضلا عن وجود ظاهرة البطالة المقنعة ، المتمثلة بارتفاع معدلات التشغيل وانخفاض مستوى الإنتاجية وبخاصة في الدول كثيفة السكان ومحدودة الموارد، كما تظهر ايضاً في الدول منخفضة السكان عندما تعجز القطاعات الإنتاجية عن الاستيعاب الإنتاجي للقوى العاملة ، فيتجهون نحو قطاع الخدمات وبخاصة قطاع الإدارة العامة والدفاع والقطاع غير المنظم ، مما يولد اختلالا في سوق العمل، وهو ما يجعل من مستوى الناتج الحدي للعامل الواحد منخفض جداً قد يصل الى الصفر أو يقترب منه كما تسهم محدودية المعلومات بالأسواق في ظهور ظاهرة فشل السوق والابتعاد عن شروط المنافسة نتيجة نقص المعرفة بأحوال السوق، فضلاً عن شيوع مظاهر الاحتكار التي تؤدي الى سوء توزيع الموارد نتيجة عدم حركة عناصر الإنتاج وجمود الأسعار وتوجيه العمالة بشكل غير كفء الذي ينعكس بمجمله على ضعف الإنتاجية الامر الذي سيفاقم من مظاهر الاختلال في هيكل الإنتاج.

2- **الأسباب الاجتماعية:** وتعود الى تخلف البنية الاجتماعية والثقافية نتيجة لضعف دور المؤسسات التعليمية والصحية والمراكز الثقافية والتأهيل والتدريب، فضلا عن سيطرة العادات والتقاليد المتخلفة والقبلية، التي غالبا ما تدفع نحو المغالاة في مظاهر الإنفاق الاستهلاكي وشيوع مظاهر التقليد والمحاكاة في مظاهر الاستهلاك البذخي ومظاهر المباهاة والتفاخر ، فضلا عن الاتجاه نحو الأكتناز من خلال اقتناء المعادن النفيسة والمدخرات الثمينة، كل هذه التوجهات تعمل على توجيه المدخرات نحو المجالات غير منتجة كشراء الأراضي والعقارات والدخول في المضاربات التجارية. (عمرو ،1975، 62)

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/28 تاريخ قبول النشر/ 2021/12/5
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.8

3- **الأسباب السياسية**: وتعود الى حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي علاوة على الهيمنة والتبعية والتأثير الشديد للتقلبات في العلاقات الدولية، الذي يسهم في تدعيم انخفاض مستويات المعيشة ورفع درجة البطالة وعدم العدالة في توزيع الدخل، الناجمة عن العلاقات غير المتكافئة التي تترك انعكاساتها السلبية ليس فقط في قدرة تلك الدول بالسيطرة على مقدرات الأمور وفي السيطرة على أنماط التجارة الدولية وإنما بتعميق حدة الاختلالات الهيكلية. (تودارو ،2009، 117)

المطلب الثاني ، تطور نظريات ونماذج التحول البنيوي والاختلالات الهيكلية

هناك خمسة تيارات فكرية سيطرت على نظرية التنمية الاقتصادية، خلال النصف الثاني من القرن العشرين بدأت بنظرية المراحل الخطية للنمو متمثلة بنموذج المراحل (لروستو وهارود-دومار)، تلاها ظهور المدرسة الهيكلية التي قدمت نماذج أنماط التنمية والتحول البنيوي واهمها نماذج (ارثر لويس) والتحول البنيوي وأنماط التنمية ل(شينري)، ثم نظرية التبعية الدولية والنظريات النيوكلاسيك للسوق الحرة، وانتهت بإعادة صياغة نظرية التنمية وفقاًلمنهج التنمية البشرية، ومن هذا المنطلق تمثل المدرسة الهيكلية واحدة من اهم المدارس التنموية التي أسهمت في صياغة منهجية منظمة لتحليل الاداء التنموي وتقييمه من خلال تحليل أنماط التنمية (Ricardo, 2014) ويعد نموذج لويس من أشهر النماذج التي ركزت على التغيير الهيكلي. وقد استلهم هذا النموذج من ظروف دول العالم الثالث المتخلفة في الستينات والسبعينات من القرن الماضي. ويفترض أن اقتصادات تلك الدول تتكون من قطاعين: القطاع الصناعي الحديث والقطاع الزراعي التقليدي المكتظ بالسكان الذي يعيش عند حد الكفاف، إنتاجيته الحدية مساوية للصفر. كما يعاني من البطالة مقنعة. اما القطاع الصناعي الحضري فمستوى الاجور ثابت، ويفوق مستوى الاجور في القطاع الزراعي التقليدي بما يزيد عن 30 % ، ويرى النموذج أن هذا الفرق في الأجور بين القطاعين سيساعد في المرحلة الأولى على هجرة العمال من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي الحديث، وارتفاع معدلات الادخار والتراكم الرأسمالي في القطاع الصناعي مما يؤدي إلى التغيير الهيكلي نتيجة لزيادة الإنتاج الصناعي دون إلحاق الضرر بالإنتاج الزراعي.

وجاء نموذج أنماط التنمية ل" شينري" على غرار نموذج لويس ليركز على آلية الانتقال من القطاعات التقليدية إلى القطاعات الحديثة ، تلك العملية المتتابعة التي من خلالها تحول الهيكل الاقتصادي. لكن الفرق بين نموذج أنماط التنمية ونموذج "لويس" أن الاول اعتبر أن الادخار هو شرط ضروري وكافي لتحقيق التحول الهيكلي. اما الثاني فاعتبر أن الادخار هو شرط ضروري لكنه غير كافي لتحقيق التحول الهيكلي فبالإضافة إلى التراكم الرأسمالي والبشري تتطلب عملية التحول مجموعة من التغييرات الداخلية: كالتغير في النمط الإنتاجي، والتغيير في النمط الاستهلاكي والتغيير في الهيكل الاجتماعي مثل التحضر والتوزيع السكاني، الثقافة. كما ركزت الدراسات ذات الصلة بنموذج أنماط التنمية على القيود التي تعرقل عملية التحول الهيكلي، وقسمتها إلى قسمين: القيود المحلية وتشمل المواد الطبيعية، حجم الدولة، المادي والسكاني، القيود المؤسسية مثل السياسات الحكومية والقيود الخارجية وتشمل التجارة الخارجية، التكنولوجيا ورأس المال الخارجي ، هذه القيود من شأنها أن تصنع الفارق بين الدول من حيث درجة وسرعة التحول الهيكلي. (UNIDO,2010, 3-5) و يحبذ البنيويون سياسات صناعية تدخليه وسياسات تنموية معتمدة على الذات، بعكس الآراء النيوكلاسيكية المستندة الى الية السوق وتحرير التجارة، وتمخضت عن تلك الافكار والنظريات ولادة ما عرف في أدبيات التنمية الحديثة بنماذج التحول البنيوي ان نماذج التحول البنيوي تركز على طبيعة الطلب على السلع أو على عوامل الإنتاج والاختلافات

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/28 تاريخ قبول النشر/ 2021/12/5
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.8

في إنتاجية العمل بين القطاعات، وهذا ما عبر عنه انموذج (ارثر لويس) الذي قدمه عام 1954،والذي يعتمد على مفهوم الثنائية (الازدواجية القطاعية)، لكونه يركز على قطاعين إنتاجيين، أولهما القطاع الحديث والذي يعتمد على دالة الانتاج النيوكلاسيكية، والثاني القطاع التقليدي الذي يعتمد دالة الانتاج كثيفة العمل ذات انتاجية حدية قريبة من الصفر ،ويعتمد النمو في الانموذج على انتقال القوى العاملة من القطاع التقليدي الى القطاع الحديث حتى يبلغ الاقتصاد مرحلة التحول البنيوي، ثم يتبع بعد ذلك مسار الانموذج النيوكلاسيكي. (William, 1995, 528) لقد حاولت النظريات الهيكلية التعرف على مميزات الهيكل الاقتصادي للدول وبخاصة النامية منها لاسيما جمود أو محدودية المرونة في احتمالات الاحلال بين عناصر الإنتاج، تلك الصفات التي تؤثر في التكاليف الاقتصادية واختيار السياسة التنموية، كما ان تحليل التحول البنيوي التجريبي قد أكد على تأثير كل من القيود المحلية والدولية فتتمثل في التكنولوجيا ورأس المال الأجنبي، فضلاً عن التجارة الدولية، فالاختلاف في مستوى التنمية بين الدول النامية والمتقدمة، او حتى بين الدول النامية نفسها يعود بشكل كبير الى تلك القيود. (Todaro, 2015, 139)
وتاريخياً ظهرت الدراسات الهيكلية في اتجاهين رئيسيين يهتم اولها بأداء الاقتصادات واسواقها ومؤسساتها واليات تخصيص الموارد وتوليد وتوزيع الدخل وغيرها، ويعد ثانيها التنمية الاقتصادية كمجموعة متداخلة من عمليات التحول البنيوي الطويل الامد المصاحبة للنمو الاقتصادي، وتختص الظواهر الكلية على المستوى الاقتصادي مثل التصنيع والتمدن والتحول الزراعي وهي طريقة مقارنة تعتمد على البيانات التاريخية لتقييم التحول البنيوي وبخاصة في الاقتصادات النامية على اختلافها. (ربيع ،2008، 8)
ويعد كوزنتس رائد الدراسات الكلية التطبيقية حول مصادر النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، الذي عد التحول البنيوي نتيجة للنمو الاقتصادي المعاصر، وافترض ان عوامل مثل الخصائص المشتركة بين الدول والعوامل الانتقالية مثل استخدام التقنية الحديثة في الإنتاج والتشابه في رغبات وامال البشر والية التفاعل بين الدول سيزيد من احتمال حدوث نمو اقتصادي متشابه في ما بين الدول من حيث المراحل ومن اهم النتائج كوزنتس البرهنة على التحول من الزراعة الى الصناعة مع النمو وانتقال العمالة بالاتجاه نفسه. (Kuznets ,1966,152) ومن الناحية التطبيقية تعد اسهامات (شينري وسيركوين) من الاعمال الرائدة في تأسيس منهجية التحول البنيوي، وهي منهجية تعتمد على تقدير دوال التحول البنيوي كمتغير تابع ومتوسط دخل الفرد الحقيقي وحجم السكان والزمن كمتغيرات مستقلة، اذ يعكس متوسطة دخل الفرد الحقيقي المرحلة التنموية، ويقيس حجم السكان حجم السوق، اما الزمن فيعكس اتجاه التحول وعلى هذا الاساس فان هذه المنهجية ومخرجات انموذجها القياسي تستخدم في تقييم وتحليل الاداء التنموية وتساعد في الوقت نفسه على فهم المرحلة التنموية التي بلغها الاقتصاد المعني بالبحث واتجاهات التطور الزمني لمختلف الهياكل الانتاجية، ويقود ذلك الى بلورة وصياغة استراتيجيات تنموية طويلة الاجل يمكن معها احداث طفرات تنموية يعتد بها.
وعد (شينري) ان الادخار مهم، ولكنه ليس كافياً للنمو الاقتصادي، وأكد على أهمية رأس المال المادي البشري، فضلاً عن التغيرات المرافقة في الهيكل الاقتصادي، وأكد كذلك على اثر القيود المحلية (أي الموارد المحلية ورأس المال والمؤسسات)والدولية(توفير التقنيات وحرية التجارة ورأس المال الاجنبي)على التنمية. (عبدالقادر،2006) ومن أهم النتائج التي توصل اليها انه إثناء التقديم في العملية التنموية يتم الانتقال من الزراعة الى الصناعة، ويتم تراكم منتظم لرأس المال المادي والبشري، وتتغير انماط الطلب من السلع الغذائية والحاجات الاساسية الى السلع المصنعة والخدمات، ويرافق ذلك نمو المدن على

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/28 تاريخ قبول النشر/ 2021/12/5
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.8

حساب الريف، ويتراجع حجم العائلة ومعدل النمو السكاني، اما استنتاجه الرئيس فيتلخص بأن هناك اختلافاً بين الدول، فلكل دولة خصوصيتها، الا انه تبقى خصائص مشتركة في عملية التنمية والاستراتيجيات التنموية للدول. لقد عادت أهمية دراسات التغيرات الهيكلية بعد عدم نجاح السياسات النيوكلاسيكية وعدم جدوى وصفات البنك الدولي وبرامجه في تحقيق انجازات تنموية ذي اعتبار خلال العقود الاخيرة من القرن الماضي. (Todaro, 2015, 142).

ركز محللو التحول البنيوي على دراسة القيود أو العوائق المحلية والدولية على التنمية. فالعوائق المحلية تتضمن قيود اقتصادية مثل الموارد الطبيعية التي يمتلكها البلد وحجم السكان، وكذلك القيود المؤسسية وسياسات الحكومة وأهدافها. أما القيود الدولية على التنمية فتشمل رأس المال الاجنبي والتكنولوجيا والتجارة الدولية. (2008,Bah) إن الاختلافات أو الفروقات بين الدول النامية فيما يخص مستوى التنمية فيها، هي على نحو كبير تعود الى هذه العوائق المحلية والدولية، ولكن العوائق الدولية هي التي جعلت تحول الاقتصادات النامية حاليا يختلف عن تحول الاقتصادات المصنعة الحالية. الى مدى أن الدول النامية لها منافذ (Access) على الفرص المعروضة من قبل الدول الصناعية (Industrial Countries)، مثل مصادر رأس المال والتكنولوجيا واستيراد السلع المصنعة وأسواق للصادرات. ولذلك فإن الدول النامية تستطيع أن تحقق أو تنجز التحول حتى بمعدل أسرع من ذلك المعدل الذي أنجز من قبل الدول الصناعية خلال الفترات الأولى من تنميتها الاقتصادية.

وهكذا فإن نموذج التحول البنيوي يتعرف على حقيقة أن الدول النامية هي جزء من نظام دولي متكامل على نحو كبير، الذي يمكن أن يدعم ويعيق تنميتها الاقتصادية. إن النموذج المعروف أكثر في التحول البنيوي هو النموذج الذي اعتمد على العمل التجريبي للاقتصادي الأمريكي (شينري) الذي فحص أنماط التنمية لدول عدة بعد الحرب العالمية الثانية خلال المدة (1950- 1973). ومن الخصائص العميقة التي تعرف عليها (جينري وزملاؤه) في الدول التي تمت دراستها من قبلهم هي صفة التحول في هيكل الانتاج فقد وجدوا أن هناك انتقالا أو تحولا من انتاج زراعي الى انتاج صناعي. ان هذا التحول البنيوي يبين أن حصة الانتاج الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي ترتفع وحصة القطاع الأولي الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تتناقص مع زيادة الدخل الفردي.(Chenery and others,1979, 6-21) ويرى أصحاب المدرسة الهيكلية أن التغيرات في مكونات النشاط الاقتصادي تموضع بشكل رئيس في النمو والتشغيل، وقد ركزوا على استكشاف تلك العلاقة من خلال دور السياسات القطاعية والتقنية والتجارية والاقتصادية الكلية، التي تسهل إعادة البناء الديناميكي للإنتاج والتبادل التجاري، ويمكن القول، **أن السياسات الصناعية تهتم بتحقيق التنمية المستدامة، بشكل عام بدءا من التصنيع مروراً بالزراعة** والخدمات وصولا إلى المهارات والصحة وتقنية المعلومات، من خلال الاستشارات والتدخلات والانتقائية والشراكات. ويتطلب ذلك تعاونا مؤسساتياً مستداماً بين الأطراف جميعها، مركزة استراتيجية على قطاع الصناعة التحويلية على المدى الطويل في ضوء تحولات الاقتصاد العالمي. ويتمثل المدخل الاستراتيجي في إشراك الفاعلين جميعهم واعتماد التنمية من خلال التعلم والحوار، وأن يعي الجميع السمات الأساسية للتنمية الصناعية، ولعملية صنع القرار. لا مجال للشك في خصوصية تجارب التحول البنيوي على الرغم من الفائدة المستوحاة من دراسة حالات في بلدان أو صناعات أخرى، وذلك لطبيعة عمل كل صناعة والبيئة المحلية. فضلا عن إمكانية صانعي السياسات للتكيف مع الظروف المستجدة، أي ضرورة وجود نظام مرن لمراقبة التطور. كما أن الدعم المقدم للصناعات الواعدة يجب أن يكون محددة بالوقت ومبينة

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/28 تاريخ قبول النشر/ 2021/12/5
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.8

تطور الأداء. ويجب العمل وفق مبادئ واضحة لتحقيق الأهداف الإيجابية لاستراتيجية التدخل، إذ يبنى القرار وفق قاعدة تجريبية مدعومة بالبحوث وآراء الخبراء، فضلا عن فهم واضح للآثار على البلد والبيئة الطبيعية، وتبرز هنا ضرورة تطوير مناخ الاستثمار من خلال إزالة معوقاته ضمن إمكانيات الحكومة المحدودة. ويراعى في ذلك إجراء تقييمات مبنية على معلومات صحيحة للقطاعات والنشاطات، ويتطلب تقييم أدوات السياسة وتطبيقها إمكانيات إدارية وتقنية مؤسساتية تسهم في إطلاق ديناميكية ذاتية للتطور ووجود آلية تغذية راجعة. فعلى سبيل المثال عندما تحدث المنتجات فإن ذلك يساعد على احتلال حيز سوقي جديد، وهذا ما شهدته العديد من الدول النامية، ومن ثم الدخول في دورة اقتصادية جديدة تقود إلى توازن أعلى عبر آليات الطلب الفعال؛ مما يتيح استخدام السياستين المالية والنقدية استخداما أفضل. (النجفي والقريشي،1998)

المبحث الثاني: تحليل الاختلالات الهيكلية في العراق

مر الاقتصاد العراقي بظروف اقتصادية وسياسية معقدة استمرت خلال المدة (1980-2018) أسهمت في تعطيل التوجهات نحو تحقيق التنمية والتحول البنيوي، ووجهت الموارد نحو الانفاق على الامن والدفاع وقد اسهمت تلك الظروف في تفاقم الاختلالات والتشوهات الهيكلية، وتدهور قطاعات الانتاج الرئيسية وبخاصة قطاع الصناعة التحويلية والقطاع الزراعي، وقاد هذا التدهور الى زيادة الاعتماد على قطاع النفط وتضخم قطاع الادارة العامة والدفاع وعمق ذلك من حالة الاختلال البنيوي في الاقتصاد، ومن ابرز مظاهر هذا الاختلال هي اختلال هيكل الناتج المحلي الاجمالي و هيكل الموازنة العامة للدولة وهيكل التجارة الخارجية والاختلال المؤسسي وبهدف تسليط الضوء على تلك الاختلالات ودورها في إعاقة عملية التحول البنيوي في الاقتصاد العراقي سنناقشها بالتفصيل في المباحث الاتية:

المطلب الأول اختلال هيكل الإنتاج والقوى العاملة وراس المال

بهدف تقدير مدى فعالية الدور التنموي للأنشطة الاقتصادية في عملية التحول البنيوي لابد من تحليل مكونات هيكل الإنتاج والقوى العاملة وراس المال من خلال التعرف على المساهمة النسبية لكل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي وفي مجموع التشغيل، وفي هيكل راس المال وهذا ما سيتناوله البحث في المطالب القادمة

اولا: اختلال الهيكل الإنتاجي: يعاني الاقتصاد العراقي من اختلال في هيكله الانتاجي نتيجة لتراجع مساهمة قطاعات الإنتاج الرئيسية والتركيز على قطاع واحد ضعيف الترابط مع بقية القطاعات هو النفط الخام، مما يدل على ضعف النمو وهشاشته، وعمق هذا الاتجاه من ريعية الاقتصاد العراقي بسبب اعتماده الشديد على القطاع النفطي الذي يعد مصدرا رئيسيا في تمويل جانب الايرادات من الموازنة العامة للدولة في ظل ضعف مساهمة بقية القطاعات وبخاصة الصناعة التحويلية، من الجدول (1) نلاحظ استمرار هيمنة القطاع النفطي على تركيبة الناتج المحلي الإجمالي في العراق، خلال المدة (2004-2018) اذا بلغت نسبة مساهمته حوالي 50% في حين لم تتجاوز جميع أنشطة الناتج السلعي غير النفطي نسبة 15%، مما يشير الى استمرار حالة الركود النسبي في تلك القطاعات وبخاصة الزراعة والصناعة التحويلية في ظل استقرار المساهمة النسبية لكل من قطاعي الخدمات والتوزيع، وهذا يعني ان التغييرات في هيكل الناتج المحلي الإجمالي ظلت متغير تابع لمساهمة القطاع النفطي في الناتج، وأدى ذلك الاتجاه إلى تعمق الاختلال القطاعي، نتيجة لتعمق الفجوة بين القطاعات المتقلصة وهي القطاعات التي تمثل مصادر العرض السلعي المحلي وتتمثل بالناتج السلعي غير النفطي والقطاعات المتوسعة التي تمثل روافد

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/28 تاريخ قبول النشر/ 2021/12/5
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.8

الطلب وتتمثل بالأنشطة غير السلعية. وخلال هاتين المرحلتين كانت المساهمة النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جداً ولا تتناسب مع الدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه في عملية التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، وهذا يعني أن نمط التحول البنيوي الذي ساد خلال تلك المدة لم يختلف كثيرا عن العقود الماضية النمط البنيوي الذي يميز العراق كدولة ريعية، في ظل استمرار الاعتماد الكبير على القطاع النفطي، وضعف الأنشطة الاقتصادية الأخرى، فضلا عن الركود والتدهور الإنتاجي فأن العراق شهد خلال هذه المدة حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، وهذا يعني مناخ الاستثمار لم تختلف كثيرا عما شهده العراق خلال العقود الماضية من ارتفاع عنصر المخاطرة وضعف الحافز على الاستثمار وخصوصا في المجالات الإنتاجية.

جدول (1) المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2018)

السنة / القطاع	الخدمات	التوزيع	الإنتاج السلعي	الناتج النفطي	الناتج غير النفطي
2004	12.71	24.17	63.12	47.07	16.05
2005	13.59	24.13	62.82	41.6	21.22
2006	17.95	22.41	59.64	39.8	19.84
2007	18.79	22.65	58.56	42.2	16.36
2008	18.37	22.93	58.7	44.08	14.62
2009	18.76	22.87	58.73	42.8	15.93
2010	18.94	22.93	58.12	41.05	17.07
2011	18.49	22.16	59.35	41.8	17.55
2012	17.41	22.6	59.99	42.05	17.94
2013	17.59	22.04	60.37	41.1	19.27
2014	16.1	22.21	61.69	42.8	18.89
2015	16.4	16.7	66.8	55.1	11.7
2016	15	13.6	71.4	62.5	8.9
2017	15.89	15.65	68.46	64.35	4.11
2018	16.56	17.09	66.35	62.97	3.38

المصدر : البنك المركزي العراقي ،النشرة الإحصائية السنوية ،اعداد مختلفة (2004-2018).

ثانيا: اختلال هيكل القوى العاملة: استمرت حالة الاختلال في هيكل القوى العاملة في العراق خلال المدة (2003-2018) نتيجة لتركز القوى العاملة في قطاع الخدمات وضعف القدرة الاستيعابية لقطاعات الانتاج وخاصة قطاع الصناعة التحويلية الذي لم تتجاوز نسبة استيعابه للمشتغلين (11%)، فتوجهت القوى العاملة نحو القطاعات المنخفضة الإنتاجية، وبخاصة أنشطة الإدارة العامة والدفاع ،فارتفعت نسبة التطوع في الجيش والشرطة وقوى الأمن وساهم هذا الاتجاه في تخفيض الإنتاجية الكلية للاقتصاد الوطني وارتفاع معدلات البطالة المقنعة، فتضخم معدلات التشغيل في قطاع الخدمات مؤشراً على حالة الاختلال الهيكلي، طالما لم يقترن بزيادة في مستوى الإنتاجية وفي متوسط الدخل الحقيقي للأفراد، ومما زاد من تفاقم ظاهرة البطالة المقنعة في العراق هو انتقال هذه الظاهرة نحو قطاع الصناعة التحويلية، فادى تعطل غالبية المشاريع الصناعية في القطاع العام جراء الظروف الأمنية الاقتصادية، الى ان جاء هذا القطاع بالمرتبة الثانية من حيث تركز القوى العاملة بعد إعادة ما يقارب (40 الف) مفصولاً سياسياً للعمل في هذا القطاع مما أدى الى حصول بطالة مقنعة فيه، فيما شهد قطاع الزراعة انخفاضا في القوى العاملة بسبب نزوح غالبية العاملين في الريف الى المدن. (مرزا،2012)

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/28 تاريخ قبول النشر/ 2021/12/5
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.8

جدول (2) نسب توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (2003-2018)

العام/ القطاع	النفطي	الزراعي	الصناعي	الخدمي
2003	1.75	12.52	18.91	66.83
2004	2.08	8.76	15.99	73.17
2005	2.13	5.33	10.89	81.65
2006	2.19	6.6	9.56	81.65
2007	2.39	7.86	13.08	76.67
2008	2.58	8.16	15.37	73.89
2009	2.56	4.21	8.5	84.73
2010	2.59	7.09	9.94	80.38
2011	2.56	7.63	10.83	78.98
2012	2.68	8.06	10.37	78.89
2013	2.99	8.29	10.74	77.98
2014	2.98	7.65	9.48	79.81
2015	3.07	7.74	9.11	80
2016	3.17	7.33	8.06	81.4
2017	3.27	7.15	7.51	81.66
2018	3.37	6.97	7.53	81.95
المتوسط	2.6	7.6	11	78.7

المصدر : وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء ، هيئة تخطيط القوى العاملة

ثالثا: اختلال هيكل رأس المال: أن نمط تخصيص الاستثمارات بين الأنشطة الاقتصادية، هو مؤشر يكشف عن طبيعة التوجهات الاستثمارية ونظام الاولويات الذي تستند إليه، وما ستؤول إليه التنمية القطاعية، والتحولات في الهيكل الإنتاجي، فمن خلال تحليل جدول الأهمية النسبية لتكوين رأس المال الثابت حسب الأنشطة الاقتصادية يمكن ان نتعرف على التوزيع القطاعي للاستثمار، ومن خلاله يمكن أن نقدر مستوى مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي وفي اجمالي التشغيل، ومن خلال ذلك يمكن ان نقدر مدى فعالية دوره التنموي. (ابريهي،1992، 4-6)

يعاني الاقتصاد العراقي من وجود حالة اختلال في توزيع تكوين رأس المال الثابت على الأنشطة الاقتصادية وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول (3) ففي عام 2004 نلاحظ ان اعلى نسبة للتخصيصات الاستثمارية كانت موجهة نحو قطاع الكهرباء والماء والذي بلغ (1652.0) مليار ديناراً وبأهمية نسبية (44.86%)، جاء بعده قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية وقطاع التعدين والمقالع حيث بلغ تكوين رأس المال الموجه لهذين القطاعين (608.9)مليار ديناراً (600.59)مليار ديناراً على التوالي وبأهمية نسبية بلغت(16.53%) و(16.3%)على التوالي، وحظي قطاع الزراعة باقل نسبة من التخصيصات الاستثمارية التي بلغت نحو (15.19) مليار ديناراً وبأهمية نسبية بالغة (0.4%) من اجمالي تكوين راس المال الثابت. اما في الاعوام (2015-2016-2017) فقد شغل قطاع التعدين والمقالع أعلى تكوين لرأس المال الثابت، اذ بلغت النفقات الموجهة نحو هذا القطاع (26319.08) مليار ديناراً لعام 2015 و(10862.86) و(13177.81) مليار ديناراً لعامي 2016-2017 على التوالي، وبأهمية نسبية (57.80%)لعام 2015و(41.6%)و(39.54%) لعامي 2016-2017 مقابل انخفاض قيمة اجمالي تكوين رأس المال الثابت لبقية القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاع الزراعة والصناعة التحويلية حيث بلغت حصة قطاع الزراعة (185.26) مليار ديناراً من إجمالي تكوين رأس المال الثابت عام 2015 وبأهمية نسبية (0.4%)و (783.19) مليار ديناراً وبأهمية نسبية(1.7%)لقطاع الصناعة التحويلية. يعكس هذا التوزيع

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/28 تاريخ قبول النشر/ 2021/12/5
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.8

حجم الإهمال للقطاعات الإنتاجية وبخاصة قطاع الصناعة التحويلية، ومن الطبيعي أن يقود هذا النمط من التوزيع الى تعميق ريعية الاقتصاد وتعميق الاختلالات والتشوهات الهيكلية في الاقتصاد العراقي.

جدول(3) الأهمية النسبية لتكوين رأس المال الثابت حسب الأنشطة بالأسعار الثابتة (2007) للمدة من (2004-2017).

السنوات	الزراعة والغابات والصيد	لتعدين والمقالع	الصناعة التحويلية	الكهرباء والماء	البناء والتشيد	النقل والاتصالات والتخزين	تجارة الجملة والمفرد	المال و التأمين	ملكية دور السكن	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية
2004	0.4	16.3	7.5	44.86	3.2	1.81	1.01	1.09	7.1	16.53
2005	1.95	21.84	0.67	18.57	1.16	8.12	1.49	0.74	4.53	40.94
2006	4.41	14.36	17.87	25.32	0.19	6.65	0.71	0.66	4.81	24.98
2007	0.23	2.54	2.51	18.88	0.10	1.38	1.34	1.03	6.69	65.25
2008	0.23	0.64	1.24	5.49	0.03	1.08	0.31	0.56	2.44	87.94
2009	0.09	1.73	4.32	17.89	0.76	3.16	4.29	7.84	6.17	59.69
2010	1.47	11.41	4.76	24.96	1.40	6.96	2.74	0.48	3.68	42.11
2011	2.08	14.64	7.05	25.83	1.50	9.41	3.07	0.64	4.37	31.36
2012	3.73	8.03	2.79	31.20	2.19	18.10	3.13	0.36	6.30	24.10
2013	1.44	5.80	3.88	19.03	3.26	8.09	4.44	0.27	5.17	48.56
2014	1.15	6.33	1.47	10.68	0.67	13.93	1.32	0.17	0.71	57.04
2015	0.40	57.80	1.72	3.52	2.65	9.77	3.27	0.32	7.19	13.31
2016	1.08	41.6	5.12	9.52	0.79	5.65	2.41	0.88	16.96	15.75
2017	2.16	39.54	10.84	11.51	1.08	1.50	2.62	0.11	17.39	13.26

المصدر : وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، احصاءات سنوية مختلفة لمديرية الحسابات القومية.

المطلب الثاني اختلال الهيكل المالي

أن الاعتماد على النفط كمصدر رئيس لتمويل الموازنة العامة في العراق، وكمصدر رئيس للنقد الأجنبي أدى الى ارتباط الحصيلة النقدية للصادرات والإيرادات العامة بتقلبات أسعار النفط الدولية، نتيجة لضعف مساهمة القطاعات الأخرى في تمويل الموازنة العامة، ومن الطبيعي أن ينعكس تأثير هذا التوجه على حجم النفقات العامة، وفي هذه الفقرة سنتناول تأثير تقلبات أسعار النفط في النفقات العامة ثم في الايرادات العامة ومن ثم في عجز الموازنة، كما أدى إلى تراجع أهمية الموارد المالية الأخرى كالضرائب والرسوم وبشكل خاص الضرائب المباشرة لعدم كفاءة الأنظمة المكلفة بتقدير وجباية الضرائب
(حمادي،2006، 43)كما أن اعتماد الموازنة العامة على عائدات النفط وبصورة رئيسة يعد حالة شاذة تعكس الطابع الريعي والمشوه للهيكل الاقتصادي، كما أنها تثير حالة من القلق على مستقبل الاقتصاد، عند تعرض البلد إلى الصدمات الخارجية كانخفاض أسعار النفط العالمية، فضلا عن العامل الأمني والذي ينعكس أثره بشكل مباشر على الإنتاج النفطي(الحافظ ،2009).أن عرض الموازنة العامة للدولة وتشريعها يكون بعملة واحدة وهي العملة الوطنية، في حين أن اغلب إيرادات الموازنة (النفطية) أصلا تم بعملة أجنبية، أما إنفاق الموازنة العامة يتم بعملتين هما العملة الأجنبية والعملة الوطنية، إذ ستخدم العملة الأجنبية للمدفوعات الخارجية، أما العملة الوطنية فتستخدم للإنفاق الداخلي.

أولا- اختلال النفقات العامة: ادى ارتفاع أسعار النفط وانتهاء العقوبات الدولية في عام 2004 الى الارتفاع التدريجي للأنفاق العام فارتفع من (9,232,800) مليون ديناراً عام 2003 إلى(33,657,511) مليون دينار في عام 2004 وبلغت اقصى مستوى لها عام 2014 فبلغت (161,697,275) مليون ديناراً في عام 2014 بعد انتهاج سياسة مالية توسعية أدت إلى تنشيط الطلب الكلي، الى تعرض العراق الى الصدمة المزدوجة المتمثلة بالصدمة النفطية نتيجة انهيار اسعار النفط العالمية وما تبعها من انخفاض الايرادات

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/28 تاريخ قبول النشر/ 2021/12/5
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.8

النفطية والصدمة الامنية المتمثلة بسيطرة التنظيمات الإرهابية على خمس محافظات عراقية في حزيران 2014 التي ادت انخفاض الانفاق العام الى (119,462,429) مليون دينار في عام 2015 ثم انخفض الى (105,895,722) مليون دينار واخيرا انخفض الى (100,671,160) مليون دينار وتشير نسبة الانفاق الاستثماري خلال تلك المدة التي لم تتجاوز 25% كمتوسط للمدة (2003-2018): وهذه النسبة ضئيلة جدا مقارنة بحاجات العراق الإنتاجية والخدمية، كما تؤكد هذه النسبة على هيمنة التوجهات الاستهلاكية وتراجع الاهتمامات الإنتاجية، والجدول (4) يوضح اتجاهات الانفاق العام في العراق للمدة (2003-2018).

جدول (4) الانفاق العام للمدة 2003-2018 بالأسعار الجارية (مليون دينار)

السنة	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	اجمالي النفقات	النفقات الاستثمارية %
2003	7,362,900	1,869,900	9,232,800	20
2004	28,543,338	5,114,173	33,657,511	15
2005	28,431,168	7,550,000	35,981,168	21
2006	41,691,161	9,272,000	50,963,161	18
2007	39,062,163	12,665,305	51,727,468	24
2008	44,190,746	15,671,227	59,861,973	26
2009	54,148,081	15,017,443	69,165,524	22
2010	60,980,694	23,676,773	84,657,467	28
2011	66,596,474	30,066,293	96,662,767	31
2012	79,954,033	37,177,897	117,131,930	32
2013	83,316,006	55,108,602	138,424,608	40
2014	98,793,962	62,903,313	161,697,275	39
2015	78,248,392	41,214,037	119,462,429	34
2016	80,149,411	25,746,311	105,895,722	24
2017	75,217,142	25,454,018	100,671,160	25
2018	80,873,188	13,820,332	67,052,856	17

المصدر: جمهورية العراق، وزارة المالية، القوانين والانظمة، قانون الموازنة الاتحادية.

ثانيا- اختلال الإيرادات العامة: تحدد السياسة الإيرادية طبيعة التوجهات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، ودرجة اهتمامها بتنشيط وتحفيز الاستثمار، وفيما يخص الإيرادات العامة في العراق فأنها تعتمد اعتمادا كليا على الإيرادات النفطية التي تصل نسبتها الى اكثر من 90% من اجمالي الإيرادات العامة مما جعل مصير الإيرادات العامة مرهونا بأسعار النفط العالمية، فعندما تجاوزت أسعار النفط عتبة المائة دولار للبرميل في عامي 2012-2013 ارتفعت الايرادات النفطية الى اعلى مستوياتها اذ بلغت (108,692,809) مليون ديناراً في عام 2012 و (108,323,859) مليون ديناراً في عام 2012 وقد شكلت نسبة (95%) من مجموع الايرادات العامة، وعندما انخفضت اسعار النفط في عام 2015 الى اقل من (50) دولار للبرميل، انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة الى(44,267,063) مليون ديناراً في عام 2016 واستمرت بالانخفاض في السنوات الاتية، مما جعل السياسة المالية تتجه الى البحث عن موارد اخرى او تعظيم ايراداتها من الفقرات الاخرى ضمن الايرادات العامة ففي عام 2017 بلغت الإيرادات من الضرائب والايرادات الأخرى (12,266,602) مليون ديناراً. (ابريهي، 2009)

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/28 تاريخ قبول النشر/ 2021/12/5
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.8

جدول (5) هيكل الموازنة العامة في العراق للمدة(2004-2018) بالأسعار الجارية (مليون دينار)

السنة	اجمالي الايرادات	الإيرادات النفطية	الإيرادات الأخرى	نسبة التغطية
2004	32,988,850	32,298,111	690,739	98
2005	40,435,740	39,360,064	1,075,676	97
2006	49,055,545	46,534,311	2,521,234	95
2007	54,964,850	50,720,915	4,243,935	92
2008	80,641,041	75,311,190	5,329,851	93
2009	55,243,526	50,190,202	5,053,324	91
2010	70,178,223	62,061,730	8,116,493	88
2011	108,807,390	101,278,169	7,529,221	93
2012	119,466,403	108,692,809	10,773,594	91
2013	113,660,075	108,323,859	5,336,216	95
2014	105,553,850	95,174,441	10,379,409	90
2015	66,470,251	57,654,597	8,815,654	87
2016	54,409,270	44,267,063	10,142,207	81
2017	77,422,172	65,155,570	12,266,602	84
2018	106,569,834	96,062,935	10,506,899	90

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى: وزارة المالية، دائرة الموازنة، البيان المالي للاعوام 2005-2017.

ثالثا: العجز والفائض في الموازنة العامة: الموازنة العامة في العراق بعد عام 2003 تعكس في معظمها الجانب الاستهلاكي لأداء الحكومة، حيث شكلت النفقات التشغيلية النسبة الاكبر على حساب النفقات الاستثمارية، من خلال بيانات الجدول (3) نلاحظ الموازنة العامة في العراق حققت الفائض في موازنتها خلال المدة 2004-2007 بسبب رفع العقوبات الدولية عن العراق وزيادة الكميات المصدرة من النفط وارتفاع اسعاره ادت الى زيادة الايرادات النفطية وتحقيق فائض في الموازنة الذي بلغ اقصى مستوى له عام 2007 اذ وصل الى (15,656,502) مليون ديناراً، الا ان هذه الايرادات لم يتم توظيفها لصالح التنمية واغلبها ذهبت لتغطية النفقات الجارية، اما في عام 2008 فقد انخفض الفائض الى (13,363,845) مليون ديناراً بسبب الازمة العالمية واستمر تأثير الازمة العالمية على العراق خلال المدة (2009-2013) كان اكبر في عام 2009 واصبح عجز بالموازنة (346,195-) مليون ديناراً مسجلا معدلا سالبا للنمو بلغ (102.59-) وعادت الإيرادات النفطية نحو الارتفاع في عام 2011 بسبب ارتفاع اسعار النفط وحققت الموازنة فائض بمقدار (30,049,724) مليون ديناراً واطلق عليها بالموازنة الانفجارية بسبب ارتفاع الايرادات بنسبة عالية جدا وتراجع الفائض في عام 2012 الى(14,326,829) مليون ديناراً وفي عام 2013 تحول الى عجز بلغ (5,467,480-)مليون ديناراً بسبب انخفاض اسعار النفط، و استمر العجز في الموازنة العامة من 2014-2016 بسبب انخفاض اسعار النفط والحرب ضد الارهاب ازدادت النفقات بشكل كبير وخصوصا النفقات الجارية والايرادات غير قادرة على تغطية النفقات لذلك ازداد العجز، مما أدى الى لجوء الحكومة الى الاقتراض لتغطية العجز، ألا أن مبالغ الاقتراض ذهبت لتغطية النفقات الجارية ولم يتم الاستفادة منها في مشاريع استثمارية لكي تزداد ايرادات الدولة وتقلل من نسبة البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي، الفساد الاداري والمالي في المؤسسات الحكومية تضيع فرص الاستفادة من هذه المبالغ وزيادة النفقات العسكرية بسبب الحرب، ولكن في عام (2017-2018) تحولت الموازنة الى فائض وصل الى (25,696,645) مليون ديناراً في عام 2018 بسبب عودة اسعار النفط الى الارتفاع والاستقرار النسبي في الوضع الامني وزيادة الايرادات غير النفطية من الضرائب والرسوم وانخفاض النفقات العسكرية ادى الى تحقيق فائض. كما يمكن القول ان الموازنة في العراق تعكس الطبيعية الريعية للاقتصاد العراق ويبين

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/28 تاريخ قبول النشر/ 2021/12/5
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.8

انخفاض الايرادات الضريبية والايرادات الاخرى في تمويل الموازنة لذلك الاقتصاد العراقي غير مستقر بسبب تذبذبات او تغيرات اسعار النفط. ومن خلال الجدول (6) سيتبين العجز والفائض في الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2018).

جدول (6) العجز والفائض في الموازنة العامة للمدة من (2004-2018) (مليون دينار)

السنة	الايرادات العامة	النفقات العامة	العجز والفائض	معدل نمو
	1	2	3 =1-2	Δ3
2004	32,988,850	31,521,427	1,467,423	-
2005	40,435,740	30,831,142	9,604,598	554.52
2006	49,055,545	37,494,459	11,561,086	20.37
2007	54,964,850	39,308,348	15,656,502	35.42
2008	80,641,041	67,277,196	13,363,845	-14.64
2009	55,243,526	55,589,721	-346,195	-102.59
2010	70,178,223	70,134,201	44,022	-112.72
2011	108,807,390	78,757,666	30,049,724	68160.70
2012	119,466,403	105,139,574	14,326,829	-52.32
2013	113,660,075	119,127,555	-5,467,480	-138.16
2014	105,553,850	125,321,073	-19,767,223	261.54
2015	66,470,251	70,397,515	-3,927,264	-80.13
2016	54,409,270	67,067,433	-12,658,163	222.32
2017	77,422,172	75,490,115	1,932,057	-115.26
2018	106,569,834	80,873,189	25,696,645	1230.01

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى: وزارة المالية، دائرة الموازنة، البيان المالي للأعوام 2005-2017

المطلب الثالث اختلال هيكل التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي في كل دولة ،وهي تمثل حلقة الوصل بين الدولة والعالم الخارجي، أي انها قوة اقتصادية كبيرة كونها تعبر عن القدرة الانتاجية والتنافسية للدولة في الاسواق الخارجية، اما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية في العراق وعلى الرغم من اهميتها في الاقتصاد المحلي الا انها تعاني من عدم التوازن وذلك بسبب اقتصار الصادرات الوطنية على تصدير النفط الخام مع غياب شبه تام لباقي القطاعات الاخرى وبخاصة الصناعة التحويلية، بالمقابل نجد تنوعاً كبيراً في الاستيرادات مما ادى الى حدوث اختلال في هيكل التجارة الخارجية.

أولا ـ اختلال هيكل الصادرات: يتسم هيكل الصادرات في العراق بوجود اختلال كبير ناجم عن الاعتماد على تصدير سلعة واحدة، هي النفط الخام، التي تشكل اكثر من 95% من الصادرات الكلية، اما الصادرات غير النفطية فتشكل اقل من 5% من حجم الصادرات العراقية، ان اختلال التوازن في بنية الصادرات، قلل من مرونة الاقتصاد العراقي في مواجهة الصدمات الخارجية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية، وهذا التقلب في الاسعار ينعكس على تذبذب الموارد المالية المتأتية من تصدير هذه السلعة اذ يتضح من الجدول (8) أن قيمة الصادرات الكلية قد بلغت(18.490)مليار دولاراً في عام (2004) شكلت نسبة الصادرات النفطية منها (96.0%) التي بلغت (17.751)مليار دولاراً وذلك بسبب رفع العقوبات، ثم أخذت بالتزايد حتى وصلت عام (2009)الى (41.668)مليار دولاراً وبمعدل تغير سنوي بلغ (31.8-%) عن العام السابق وهو العام الذي شهد زيادة الازمة الاقتصادية العالمية، التي ادت الى تراجع استيرادات النفط، مما أثر بصورة مباشرة على تراجع الصادرات النفطية

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/28 تاريخ قبول النشر/ 2021/12/5
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.8

العراقية اذ بلغت (41.668)مليار دولاراً، ثم بدأت مرحلة جديدة بعد تجاوز اثار الازمة المالية في الدول الكبرى وعادت الاسعار نحو الارتفاع بشكل تدريجي ادى الى حصول زيادة متذبذبة في الصادرات العراقية حتى عام (2012) اذ بلغت (94.171) مليار دولاراً بمعدل تغير للصادرات النفطية بلغ (12.9%). ثم بدأت بوادر اضطراب أمني جديد شهده العراق أثر وبشكل كبير على تراجع الصادرات النفطية فضلا عن ذلك انخفاض السعر العالمي للنفط الخام، إذ وصل سعره قرابة (35 دولار في عام (2013) ووصلت الصادرات الى (89.769)مليار دولاراً وبمعدل تغير منخفض بلغ (4.2-%)ثم في العام (2014) انخفضت بمعدل تغير (0.4-%)بسبب الوضع الأمني وانشغال الحكومة في محاربة التنظيمات الإرهابية، وتوقف بعض الحقول الشمالية عن العمل، أما في الاعوام (2018،2017،2016) فقد بدأت قيمة الصادرات تتحسن بسبب استقرار نسبي في الوضع الامني إذ بلغ في عام (2018)(84.156)مليار دولاراً وبأعلى معدل تغير بلغ (40.9%).

ثانيا ـ اختلال هيكل الاستيرادات: تعتمد الاسواق المحلية في توفير احتياجاتها من السلع والخدمات بكافة أنواعها الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية على الاستيراد من خلال الاسواق الاجنبية بنسبة كبيرة) بلغت في عام (2004) 21.405مليار دولاراً بسبب، عدم مرونة الجهاز الإنتاجي للقطاعين الصناعي والزراعي في الاستجابة للزيادات المستمرة في الطلب الذي ترافق مع التحسن التدريجي في المستوى المعيشي للأفراد واستمرت الاستيرادات في الزيادة في عام (2005) ووصلت ذروتها في عام (2014) اذ سجلت 50.447مليار دولاراً ثم بدأت بالتراجع بسبب الوضع الامني وبقيت متذبذبة بعدها حتى عام (2018) وصلت الى (36.952 مليار دولاراً.

ثالثا ـ اختلال الميزان التجاري: سجل الميزان التجاري العراقي في عام (2004) عجزاً قيمته (2.915) مليار دولاراً بسبب زيادة الاستيرادات نتيجة للزيادات في الطلب الكلي التي اشرنا اليها سابقا، ثم شهد الفائض في الميزان التجاري تحسنا ملحوظا خلال المدة (2005-2008) ويعود السبب في هذا التحسن الى زيادة قيمة الصادرات النفطية بعد ذلك اخذ الفائض في الميزان التجاري بالتراجع متأثراً بالتراجع في الصادرات النفطية حتى وصل عام(2009) الى (9.732) مليار دولاراً، بسبب تأثره بظروف الأزمة المالية العالمية، ثم بدأت الفائض في التحسن بعد عام (2010) بسبب تحسن الطاقة التصديرية للنفط الى جانب ارتفاع اسعار النفط وسجل خلاله فوائض مالية كبيرة طيلة هذه المدة ثم تراجع خلال المدة (2013-2015) بسبب ظهور التدهور الامني اذ وصل الفائض في الميزان التجاري عام (2015) الى ادنى مستوى له وبلغ (12.770) مليار دولاراً ثم بعدها بدأ الميزان التجاري الارتفاع بشكل متذبذب خلال المدة(2016-2018) حتى وصل عام (2018) الى (48.339) مليار دولاراً بعد تحسن الوضع الامني والانتصار على الإرهاب وسيطرة الحكومة على الملف الأمني في المحافظات التي كانت محتلة من قبل التنظيمات الارهابية.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى / سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/28 تاريخ قبول النشر/ 2021/12/5
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.8

الجدول (7) هيكل التجارة الخارجية للعراق للمدة (2004-2018). (مليار دولار)

السنوات	قيمة الصادرات النفطية	معدل التغير السنوي للصادرات النفطية %	قيمة الصادرات غير النفطية	اجمالي قيمة الصادرات الكلية	نسبة الصادرات النفطية الى الصادرات الكلية %	قيمة الاستيرادات الكلية	صافي الميزان التجاري (العجز والفائض)
2004	17.751	———	0.739	18.490	96.0	21.405	-2.915
2005	23.648	33.2	0.049	23.697	99.8	20.002	3.695
2006	30.465	28.8	0.064	30.529	99.8	18.708	11.821
2007	39.433	29.4	1.015	40.448	97.5	16.622	23.826
2008	61.111	54.9	2.615	63.726	95.9	30.171	33.555
2009	41.668	-31.8	0.737	42.405	98.3	32.673	9.732
2010	52.290	25.4	2.309	54.599	95.8	37.328	17.271
2011	83.006	58.7	2.629	85.635	96.9	40.633	45.002
2012	93.778	12.9	0.393	94.171	99.6	47.799	46.372
2013	89.679	-4.2	0.113	89.792	99.9	49.977	39.815
2014	89.349	-0.4	0.418	89.767	99.5	50.447	39.320
2015	54.394	-39.1	0.020	54.414	99.9	41.644	12.770
2016	60.825	10.9	3.416	63.774	95.3	48.594	51.801
2017	59.730	-1.0	0.292	60.022	99.5	31.572	28.450
2018	84.156	40.9	1.025	85.181	98.7	36.952	48.229

المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، نشرات متفرقة، السنوات (2004-2018).

المطلب الرابع الاختلال المؤسسي بين القطاعين العام والخاص في العراق: واجه القطاع الخاص في العراق صعوبات كبيرة بعد عام (2003) نجمت عن عدم وضوح توجهات السياسات الاقتصادية، لعدم وجود رؤية واضحة للتعامل مع القطاع الخاص، فعلى الرغم من الدعوة إلى منح هذا القطاع دورا رياديا في النشاط الإنتاجي، لم يطرأ تحسناً ملموساً على مساهمته في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية وسيتناول هذا المبحث مساهمة القطاع الخاص في كل من الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل، تكوين رأس المال الثابت، الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بالقطاع العام حجم الائتمان الممنوح الى القطاع الخاص للتعرف على حجم الاختلال المؤسسي في العلاقة بين القطاعين العام والخاص في العراق بعد عام 2003.

أولا- مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل تكوين رأس المال الثابت: نلاحظ من الجدول (9) انخفاض مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2004-2018) إذ بلغت (35.48%) في عام 2004، وسجلت أعلى مساهمة عام (2005) فوصلت إلى (39.7%)ثم تراجعت خلال المدة (2009-2010) فبلغت 33.03،(29.15%) على التوالي، في حين بلغت أدنى مساهمة للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي في عام (2018) وبلغت (25.44%)

دور القطاع الخاص في التشغيل: تراجعت مساهمة القطاع الخاص في التشغيل خلال المدة (2004-2018)، فبلغت (44%) في عام (2004) ثم انخفضت وبلغت (30%) عام (2006) واستمر هذا الانخفاض تدريجياً وبلغت أدنى نسبة لمساهمة القطاع الخاص في التشغيل وتوفير فرص العمل عام (2009) أذ بلغت (22%) وبلغ معدل النمو خلال هذا العام (16.72%-)، سجلت هذه النسبة ادنى مساهمة للقطاع الخاص في التشغيل خلال مدة البحث، يعزى سبب هذا التراجع في نسب التشغيل في القطاع الخاص إلى إهمال الحكومة للقطاع الخاص والتحيز للقطاع العام وتصميم مجمل السياسات الصناعية وتوجيهها بما يخدم القطاع العام والمشاريع الكبيرة، مما سبب يتراجع القطاع الخاص وخصوصاً المشاريع الصغيرة، التي تواجه العديد من المعوقات والصعوبات التي تحد من قدرتها على

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/28 تاريخ قبول النشر/ 2021/12/5
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.8

توفير فرص العمل. نلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في التشغيل خلال المدة (2011-2018)، فقد بلغت (51%) من أجمالي التشغيل في القطاعين العام والخاص عام (2011)، وبلغ معد النمو للعام ذاته (196.76%)، واستمرت هذه الزيادة في نسب التشغيل خلال المدة الأتية وبلغت (56%) من إجمالي التشغيل عام (2016)، وبلغ معدل النمو لهذا العام (8.87%)، وبلغت أعلى نسبة في مساهمة القطاع الخاص في التشغيل عام (2017) أذ وصلت إلى (57%) من إجمالي التشغيل في القطاعين في حين بلغ معدل النمو (9.76%)، ويعود سبب الارتفاع في نسب مساهمة القطاع الخاص في التشغيل إلى اطلاق المبادرات الحكومية لتنمية القطاع الخاص وأخذ دوره الهام بمشاركة القطاع العام فضلا عن توجه الحكومة العراقية لتوفير التمويل اللازم للقطاع الخاص والمشاريع الصغيرة بهدف توفير فرص العمل والقضاء على البطالة، فضلا عن انخفاض أسعار النفط عالميا وعربياً مما سبب هذا تراجع الإيرادات النفطية في العراق وحدوث العجز في الموازنة العامة، وهذا ما دفع بالحكومة إلى تصميم سياسات وخطط لتنمية القطاع الخاص لتنويع مصادر الدخل بهدف تمويل الموازنة العامة وتقليل الاعتماد على الريع النفطي.

دور القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت: أستحوذ القطاع الخاص على الجزء الأكبر من المشاريع في العراق لا أن هذه النسبة لا تعكس مساهمة ذلك القطاع في الاستثمار الحقيقي نتيجة لتعرض هذا القطاع للعديد من الانتكاسات التي أضعفت من إنتاجيته وكفاءته مقارنه بالقطاع العام، أذ بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت عام (2005) (4.4%) من أجمالي تكوين رأس المال للقطاعين، استمر هذا الانخفاض في نسب مساهمة القطاع الخاص وبلغت (3.4%) عام (2008)، وشكل (8%) من إجمالي تكوين رأس المال للقطاعين عام (2010)، يعزى سبب هذا التدني في نسب مساهمة القطاع الخاص إلى الظروف الصعبة والمعقدة التي شهدها العراق بعد عام 2003 التي رافقت ظروف الاحتلال الأمريكي وما رافق ذلك من عمليات السلب والنهب للكثير من المعامل والمصانع التي تراجع قدرات القطاع الخاص الإنتاجية، فضلا عن تدمير البنية التحتية المهمة للاقتصاد كالطاقة الكهربائية، مما جعل من الصعب النهوض بالواقع الصناعي الخاص في العراق، فضلا عن ارتفاع أسعار النفط خلال هذه المدة واعتماد العراق على النفط كمصدر للدخل من العملات الأجنبية، وقد أدى الى إهمال القطاع الخاص والتحيز لصالح القطاع العام وتصميم السياسات والخطط التنموية لصالح القطاع العام وسبب ذلك تدني مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال.

ونلاحظ أيضاً ارتفاع نسب المساهمة في تكوين رأس المال الثابت بالنسبة للقطاع الخاص خلال المدة (2012-2018)، أذ بلغت هذه النسبة عام (2012) (12.8%) من إجمالي تكوين رأس المال للقطاعين، واستمرت هذه الزيادة في نسب المساهمة وبلغت اعلى نسبة لمساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال خلال مدة البحث عام (2017) وبلغت (46%) من إجمالي القطاعين ويعزى هذا الانتعاش إلى:

1- ارتفاعا الايرادات النفطية خلال المدة (2011-2013)، فضلا عن أطلاق الأموال التي كانت معلقة بحوزة الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) مما زاد من الدعم الحكومي للقطاع الخاص.

2- تعرض الاقتصاد العراقي خلال المدة (2014-2018) إلى هجمات التنظيمات الإرهابية واحتلال بعض محافظات البلد، مما دفع بالحكومة إلى تخصيص اغلب مبالغ الموازنة العامة لمعارك التحرير، فضلا عن انخفاض أسعار النفط عالمياً وانخفاض الإيرادات النفطية في العراق ، كل هذه التطورات أسهمت في تعميق الاختلالات الهيكلية.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/28 تاريخ قبول النشر/ 2021/12/5
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.8

جدول (8) مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي والتشغيل وتكوين راس المال الثابت للمدة (2004- 2018)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	التشغيل	تكوين رأس المال الثابت
2004	35.48	44	13
2005	39.74	31	4.4
2006	33.70	30	5.3
2007	31.00	32	9
2008	30.26	26	3.4
2009	29.15	22	10.3
2010	33.03	25.5	8
2011	33.58	51	8.9
2012	34.26	53.5	12.8
2013	36.04	47	18
2014	35.05	52	22.8
2015	28.76	50	33.2
2016	25.69	56	39.5
2017	25.74	57	46
2018	25.44	54	40.8

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية السنوية، لسنوات متعددة (2003- 2020)،

المبحث الثالث: واقع قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد العراقي.

سنستعرف في هذا المبحث على واقع وطبيعة الصناعة التحويلية في الاقتصاد العراقي ومدى مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وكالاتي:

اولا- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي: يشكل قطاع الصناعة التحويلية الى جانب الصناعة الاستخراجية ومجموعة الصناعات المساعدة وهي كل من قطاع الكهرباء وقطاع تجهيز المياه وقطاع البناء والتشييد الفروع التي يتألف منها القطاع الصناعي، وتحتل الصناعة التحويلية موقعا مركزيا في اقتصادات الدول المتقدمة وهي من القطاعات المهمة التي تحرص عليه الدول في مختلف مراحل التنمية لقدرتها على تنويع الإنتاج والتشغيل الكفوء للموارد وعلى التنمية المستمرة للمهارات البشرية المتميزة فضلا على قدرته على توفير فرص العمل المنتجة والدائمة وكذلك يتمتع هذا القطاع بتشابكات امامية وخلفية هامة. (عمارة، 2003،146) ومن المعروف ان لقطاع الصناعة التحويلية دورا واضحا وتأثيرا مهما في عملية التنمية الاقتصادية عن طريق توفير المستلزمات الاساسية للأفراد و استيعاب القوى العاملة وقدرته في تحقيق التقدم التكنولوجي، الا ان واقع حال هذا القطاع يشير الى انخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، وهذا مؤشر يبين الدور الضعيف لقطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج الإجمالي المحلي، (النجار وكاظم،2017،5) من خلال الجدول (9) نلاحظ تذبذب نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي ما بين الارتفاع والانخفاض حيث في عام 2005 بلغت نسبة المساهمة (1.32%) قياساً بعام 2004 حيث كانت نسبة المساهمة (1.76%) بسبب تردي هذا القطاع الذي يقتصر حاليا على الصناعات المتوسطة والصغيرة بسبب توقف معظم المنشآت الكبيرة لدمار بنيتها التحتية واهمالها مما انعكس ايضاً على ارتفاع نسب البطالة،(بان واخرون،2020،40) في عام 2007 وصلت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي ما قيمته (1.63%) بسبب ارتفاع انتاجية الاسمنت في هذا العام مما انعكس بشكل واضح على ناتج هذا القطاع، وتأرجحت نسبة مساهمة

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/28 تاريخ قبول النشر/ 2021/12/5
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.8

قطاع الصناعة في الناتج المحلي ما بين الارتفاع والانخفاض وصولاً لعام 2014 حيث يلاحظ انخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي بسبب الانخفاض في انتاج الاسمدة بأنواعها نتيجة الازمة المزدوجة التي شهدتها البلاد وعدم قدرة الافراد الساكنين في المحافظات التي كانت تحت سيطرة الجماعات الارهابية بالعمل وعدم مقدرتهم في الحصول على ما يكفيهم من الناتج ، وفي عام 2019 شهد ارتفاع في نسبة مساهمة ناتج قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي الى (2.12%) ، ويمكن تفسير ذلل بارتفاع كمية الانتاج من الاسمنت المقاوم واسهمت معامل اسمنت نينوى بضخ كميات كبيرة من الاسمنت الى السوق بعد اعادة اعمارها وكذلك الارتفاع في انتاج سماد اليوريا بسبب العقد المبرم بين الشركة العامة للتجهيزات الزراعية والشركة العامة للأسمدة الجنوبية والمتضمن شراء كامل المنتج المحلي من مادة سماد اليوريا وكذلك تطبيق قانون التعريفة الكمركية الذي حث القطاعات الاقتصادية ومؤسسات الدولة على دعم المنتج المحلي، أن الأرقام الواردة تؤكد استمرار الانخفاض في مساهمة الصناعة التحويلية في العراق في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، نتيجة لعدم الاهتمام بتبني بالخطط التنموية والاستراتيجية الكفيلة برفع قدرة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي وفي التشغيل ، لتكون مساهمتها بنسب اعلى وتقليل الاعتماد على موارد النفط وبما يخدم هدف التحول البنيوي

الجدول (9) مساهمة قطاع الصناعة في تكوين الناتج المحلي (2004 -2019) (مليون دينار)

السنة	ناتج قطاع الصناعة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجاري	*نسبة المساهمة
2004	937681.6	53235358	1.76
2005	971031.3	73533598	1.32
2006	1473218.3	95587954	1.54
2007	1817913.8	111455813	1.63
2008	2644173	157026061	1.68
2009	3411231.9	130643200	2.61
2010	3678714.6	162064565	2.26
2011	6132760.8	217327107	2.82
2012	6919449.2	254225490	2.72
2013	6286042.4	273587529	2.29
2014	4999233.9	266332655	1.87
2015	4234716.9	194680971	2.17
2016	4436442.7	196924141	2.25
2017	4819896.4	221665709	2.17
2018	5464371.6	268918874	2.03
2019	5902961.4	277884869	2.12

المصدر: - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، دائرة الحسابات القومية.

ثانيا، تحليل الاهمية النسبية للفروع الصناعية في هيكل الصناعة. نلاحظ من تحليل المساهمات النسبية لفروع الصناعة التحويلية في هيكل الصناعة في العراق، ان الصناعات الغذائية احتلت المرتبة الاولى من حيث المساهمة رغم تفاوت النسب للسنوات 2005 و2012 و2018 ،والتي بلغت 27.44 % و25.00% و20.18% على التوالي، وهذا يعني ان الصناعات الغذائية تمارس دور فاعل في المساهمة في هيكل الصناعة، لكن اعتمادها وبشكل كامل على الاستيراد المدخلات يعكس ضعف مساهمة هذه الصناعة في التشابك الاقتصادي. الناتج عن ضعف الاعتماد المتبادل بين القطاعات الإنتاجية والزراعية،.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/28 تاريخ قبول النشر/ 2021/12/5
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.8

وكذلك الحال نفسة بالنسبة للصناعات النسيجية والجلدية والتي ساهمت في سنة 2005 بنسبة بلغت 23.81% التي احتلت المرتبة الثانية لكنها انخفضت الى14.00%في سنة 2012ومن ثم ارتفعت في سنة 2018 لتبلغ 20.68%. اما بخصوص صناعة الخشب والاثاث التي ساهمت بنسب متدنية خلال مدة البحث والتي شكلت اقل من الواحد الصحيح. والذي يعني الانعدام شبه التام بالمساهمة، ايضا فيما يخص صناعة الورق والطباعة. حيث انها ساهمت بنسب منخفضة وغير مستقرة مقارنة ببقية الفروع. اما بخصوص الصناعات الاخرى حيث احتلت المرتبة الثالثة من حيث المساهمة، وهي الصناعات التعدينية التي حققت نسب مساهمة بلغت % 17.69 و% 14.06 و20.74% للسنوات2005 و2012 و2018 على التوالي. وتأتي في المرتبة الرابعة صناعة المنتجات النفطية والكيمياوية، التي حققت نسبة مساهمة بلغت في سنة 2005 14.29% وفي سنة 2012 28.22% وفي سنة 2018 بلغت النسبة 16.85%.حيث نلاحظ هناك عدم استقرار في المساهمة النسبية وهذا بسبب تذبذب اسعار النفط التي تخضع الى عوامل العرض والطلب في الاسواق العالمية. اما فيما يخص الصناعات المعدنية والتي احتلت المرتبة الخامسة. ونلاحظ انها شهدت نوعاً من الاستقرار والثبات استنادا الى الاهمية المتحققة. ففي سنة 2005 بلغت نسبة المساهمة 14.14%وفي سنة 2012 بلغت نسبة المساهمة فيها 15.65% وفي سنة 2018 بلغت النسبة فيها 15.67 %.نلاحظ من خلال ما تقدم التفاوت في الاهمية النسبية الخاصة بفروع الصناعة في هيكل الصناعة التحويلية .وهذا ما يشير الى اهمال القطاعات الانتاجية ، والاتجاه نحو تطوير قطاع استخراج وتصدير النفط الخام.

جدول رقم (10) الاهمية النسبية لمساهمة الفروع الصناعية في هيكل الصناعة التحويلية للمدة (2005-2018)

الفرع الصناعي	2005	2012	2018
الغذائية	27.44	25.00	24.68
النسيجية والجلدية	23.81	14.00	20.87
الخشب والاثاث	0.56	0.12	0.49
الورق والطباعة	0.80	3.03	0.70
التعدينية	17.96	14.06	20.74
النفطية والكيمياوية	14.29	28.22	16.85
المعدنية	15.14	15.56	15.67
المجموع	100	100	100

المصدر: وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء ،مديرية الاحصاء الصناعي، ،تقارير متفرقة.

ثالثا : تحليل نسبة مساهمة الانشطة التحويلية في هيكل الصناعة: نلاحظ من خلال الجدول الاهمية النسبية للصناعة التحويلية على مستوى الانشطة في هيكل الصناعة التحويلية بشكل عام في العراق، يتضح من خلال ذلك ضعف المساهمة على المستوى العام في هيكل الصناعة. نلاحظ ان نشاط التعدين واستغلال المحاجر .ساهم بنسب متقاربة طيلة مدة البحث ففي سنة 2005 ساهم بنسبة 0.66% وفي سنة2012 ساهم بنسبة % 0.44 وفي سنة 2018 ساهم بنسبة % 0.58، حيث يبين ذلك ضعف الاداء الذي يؤديه هذا القطاع. وكذلك بالنسبة للأنشطة الاخرى التي ساهمت بنسب متفاوتة لكنها متقاربة. فمثلا صناعة المنسوجات ساهمت بنسب % 1.02 و0.51% و0.90% للسنوات 2005

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/28 تاريخ قبول النشر/ 2021/12/5
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.8

و2012 و2018 على التوالي، وكذلك الحال بالنسبة الانشطة ،ساهمت بنسب متدنية .باستثناء بعض الانشطة حيث انهاء ساهمت بنسب لابأس بها، ابتداء بصناعة الملبوسات حيث ساهمت في سنة 2005 بنسبة % 21.45 لكنها انخفضت في عام 2012 لتصل الى % 0.19 ويعزى ذلك الى الانفتاح التام على الاسواق الخارجية . مما ادى الى تعطل الصناعة المحلية. اما في سنة 2018 فقد ساهمت هذه الصناعة بنسة % 18.80 حيث تعد هذه النسبة مرتفعة مقارنة بالسنوات التي سبقتها، ويعود ذلك الى الاجراءات التي اتبعتها الحكومة بعد احداث عام 2014 وانخفاض اسعار النفط الخام مما ادى الى اتباع سياسة التنويع في مصادر التمويل، ايضا صناعة الاسمنت ومنتجاته ساهمت بنسب مرتفعة نسبيا ففي سنة 2005 ساهمت % 12.67 وفي سنة 2012 % % 9.22 وفي سنة حققت نسبة مساهمة بلغت % 11.11. لذا يتضح ان صناعة الاسمنت تمارس دور في هيكل الصناعة التحويلية، اما فيما يخص انشطة الصناعات الغذائية. فنلاحظ ان نشاط صناعة منتجات طحن الحبوب هو المهيمن على باقي الانشطة، وذلك من خلال النسب التي تحققت للسنوات 2005 و2012 و2018 على التوالي والتي بلغت 13.91% و5.69% و12.19%. يليه صناعة المشروبات واسهمت بنسب شبه متقاربة ففي سنة 2005 بلغت نسبة المساهمة 4.04% وفي سنة 2012 بلغت نسبة المساهمة 6.87% وفي سنة 2018 بلغت نسبة المساهمة 3.54%. التي تعد مساهمة جيدة مقارنة بالأنشطة الغذائية الاخرى.

رابعا- أسباب تخلف الصناعة التحويلية في العراق:

1- اندثار المكائن والمعدات الإنتاجية وكذلك الخطوط الإنتاجية أصبحت قديمة ولا تتلائم مع التطورات التكنولوجيا، حيث ان اغلب هذه المعدات تعود الى فترات السبعينيات والثمانينات من القرن المنصرم. (هيئة الاستثمار،2019)

2- ضعف القدرة التنافسية لشركات القطاع العام وهذا يعود الى الانفتاح الذي حصل في السوق العراقي على الأسواق العالمية.

3- افتقار القطاع العام الى التكنولوجيا المتطورة الداخلة في العمليات الإنتاجية.

4- عدم توفر الطاقة الكهربائية لتشغيل المكائن والمعدات من قبل الشبكة الوطنية يشكل عائق أمام تطور وتشغيل الصناعة الوطنية.

ومما تقدم لابد من التوضيح ابرز العوامل التي أدت الى تدني مستويات الإنتاج المحلي والتي جعلت من قطاع الصناعة التحويلية يمارس دور ضعيف في التأثير ، الانخفاض الملحوظ في نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي التي لم تتجاوز 2% كمعدل للفترة الزمنية(2014–2017). (زينة،2019)

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/28 تاريخ قبول النشر/ 2021/12/5
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.8

جدول (11) الأهمية النسبية للأنشطة الصناعية لسنوات متفرقة 2005-2012-2018

النشاط الصناعي	2005	2012	2018
التعدين واستغلال المحاجر	0.66	0.44	0.58
المنسوجات	1.02	0.51	0.90
المنتوجات الجلدية والاحذية	1.29	0.27	1.13
الخشب	0.28	0.02	0.24
الاثاث	0.28	0.11	0.24
الورق ومنتجاته	0.42	0.02	0.37
الطباعة واستنساخ وسائط الاعلام المسجلة	0.37	3.01	0.33
المنتجات النفطية	1.33	47.41	1.17
الآلات والمعدات	1.68	1.19	1.48
المركبات ذات المحركات	0.71	1.08	0.62
المعدات الكهربائية	0.93	4.28	0.81
الملبوسات باستثناء الملبوسات الفرائية	21.45	0.19	18.80
الاسمنت ومنتجاته	12.67	9.22	11.11
التعدنية والانشائية	4.63	4.41	4.06
منتجات اللدائن والمطاط	0.79	0.81	0.69
المعدات الكهربائية	1.68	4.28	1.48
الالات والمعدات غير منظمة في حقل اخر	0.00	0.81	31.16
الحديد والصلب	0.13	3.97	0.11
المنتوجات النسيجية غير القطنية	0.04	0.35	0.04
الغذائية	0.00	0.00	0.00
منتجات الالبان والمثلجات	0.72	0.77	0.63
الزيوت والدهون النباتية	1.76	0.15	1.54
تجهيز وحفظ الفاكهة والخضروات	3.01	0.14	2.63
تجهيز وحفظ الطعام	0.96	0.00	0.84
منتجات طحن الحبوب	13.91	5.69	12.19
السكر	0.06	2.92	0.06
الكاكاو والشكولاتة والحلويات السكرية	0.07	0.40	0.06
المشروبات	4.04	6.87	3.54
منتجات التبغ والسكائر	0.26	0.01	0.23
منتجات الاغذية اخرى	3.37	0.66	2.95

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء (20042018-) ،

خامسا- المعوقات التي واجهت الصناعات التحويلية في العراق بعد عام 2003، تواجه الصناعة في العراق وبشكل عام الكثير من المعوقات والتي تحول دون تطور وتقدم هذا القطاع خصوصا بعد احداث 2003، والتي اثرت بشكل مباشر على الانخفاض في الأداء التنموي لهذه النشاطات، لذا يمكن ان نلخص تلك الأسباب والتي جعلت من القطاع الصناعي العام ضعيف وغير قادر على سد الاحتياجات من الطلب المحلي.

الأسباب الداخلية: الريشاوي،2019،

1- الفساد المالي والإداري المتفشي في معظم مفاصل القطاع العام والذي أدى الى هدر مليارات الدولارات وبالتالي اصبح عدم توفر القدرة على التطوير وتحديث الإنتاج.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/28 تاريخ قبول النشر/ 2021/12/5
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.8

2- اندثار وتقادم الآلات والمعدات الإنتاجية وان اغلب هذه الآلات تعود الى العقود الماضية في إنتاجها والتي تكون بحاجه مستمرة الى الصيانة والتأهيل.
3-عدم وضوح الاستراتيجية المتبعة من قبل وزارة الصناعة والمعادن والتي تتسم بعدم الوضوح.

الأسباب الخارجية

1- الندرة في راس المال المخصص والمستثمر في مجال الصناعة المحلية، هذا وبالإضافة الى تخلف الجهاز المصرفي في العراق مما جعل صعوبة الحصول على تمويل من قبل أصحاب المشاريع الصناعية.
2- ضعف الهيكل الإنتاجي ويعزى ذلك الى عدم وجود الحماية والدعم من قبل الحكومة للمؤسسات الإنتاجية وكذلك سياسة الإغراق التي تمارسها الدول الصناعية ضد الأسواق المحلية العراقية والمتمثلة بـ(تركيا، إيران، الصين).
3- الانخفاض في مستوى الإنتاجية وان احد الأسباب الرئيسة في ذلك هوه عدم توفر الطاقة الكهربائية وبشكل مستمر والتي بدورها أدت الى انخفاض الطاقة الإيجابية للمعامل سواء كانت قطاع عام او خاص او مختلط .
4- تكاليف الإنتاج المرتفعة تعاني اغلب شركات القطاع العام والخاص على حد سواء من ارتفاع في تكاليف الإنتاج، حيث اغلب المواد الأولية والتي هي جزء رئيسي في الصناعة يتم استيرادها من الخارج مما أدى الى ارتفاع تكلفه الوحدة الواحدة المنتجة وعدم قابليتها على منافسة السلع الأجنبية، هذا من جهة ومن جهة اخرى تعاني شركات القطاع العام من زيادة في إعداد الموظفين الذين هم خارج الحاجة، وبالتالي ان هذه الشركات ملزمه بدفع رواتب واجور الموظفين، فقد أدى ذلك أيضا الى ارتفاع التكاليف والأجور.

الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات

1- تبين من تحليل التغيرات في هيكل الناتج المحلي الإجمالي ان التغييرات في هيكل الناتج المحلي الإجمالي كانت متغير تابع لمساهمة القطاع النفطي في الناتج، وأدى ذلك الاتجاه إلى تعمق الاختلال القطاعي، نتيجة لتعمق الفجوة بين القطاعات المتقلصة وهي القطاعات التي تمثل مصادر العرض السلعي المحلي وتتمثل بالناتج السلعي غير النفطي والقطاعات المتوسعة التي تمثل روافد الطلب وتتمثل بالأنشطة غير السلعية. وخلال هاتين المرحلتين كانت المساهمة النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جداً ولا تتناسب مع الدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه هذا القطاع في عملية التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العراقي.
2- تبين من تحليل التغيرات في هيكل الإيرادات العامة ان الاعتماد على الإيرادات النفطية أدى الى تقليل الاعتماد على مصادر التمويل الأخرى مثل الرسوم والضرائب وايرادات الصناعة والزراعة.
3- أدى الانخفاض النسبي للأنفاق الاستثماري الى تراجع فرص قطاع الصناعة التحويلية في تصحيح الاختلالات الهيكلية، كما أسهمت توجيهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تعزيز التوجهات نحو اقتصاد السوق وتراجع اهتمام الحكومة عن العمل بالسياسات والاستراتيجيات الصناعية الهادفة الى النهوض القطاع الصناعي.
4- اكدت البيانات استمرار الانخفاض في مساهمة الصناعة التحويلية في العراق في تكوين الناتج المحلي الإجمالي التي لم تتجاوز 2% كمعدل للمدة (2004-2018)، نتيجة لحالة الإهمال التي شهدها هذا القطاع خلال تلك المدة، كما أدى رفع الحماية وإلغاء الدعم للمؤسسات الإنتاجية وكذلك سياسة

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/28 تاريخ قبول النشر/ 2021/12/5
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.8

الإغراق التي تمارسها دول الجوار، فضلا عن عدم الاهتمام بتبني بالخطط التنموية والاستراتيجية الكفيلة برفع قدرة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي وفي التشغيل، في تفاقم الاختلالات الهيكلية وزيادة الاعتماد على موارد النفط.

5- اشار تحليل المساهمات النسبية على مستوى الفروع والأنشطة التحويلية الى هيمنة عدد محدود من على الهيكل الصناعي وهي كل من الصناعات الغذائية والصناعات النفطية وبخاصةً صناعة التصفية بالإضافة إلى الصناعات الكيماوية وصناعة مواد البناء وعدد من الأنشطة التجميعية الهندسية.

6- واجه القطاع الصناعي عدد من التحديات والمعوقات منعته من ممارسة دوره في تصحيح الاختلالات الهيكلية من ابرزها

أ- اندثار المكائن والمعدات الإنتاجية وكذلك الخطوط الإنتاجية أصبحت قديمة ولا تتلائم مع التطورات التكنولوجيا .

ب- عدم توفر الطاقة الكهربائية لتشغيل المكائن والمعدات من قبل الشبكة الوطنية والتي تشكل عائق أمام تطور وتشغيل الصناعة الوطنية.

ج- واجهت الصناعات التحويلية في العراق بعد عام2003 عدد من المعوقات الداخلية والخارجية من ابرزها الفساد المالي والإداري، اندثار وتقادم الآلات والمعدات الإنتاجية وان اغلب هذه الآلات تعود الى العقود الماضية في إنتاجها والتي تكون بحاجه مستمرة الى الصيانة والتأهيل. والندرة في راس المال المخصص والمستثمر في مجال الصناعة المحلية.

ثانيا: التوصيات

يستلزم النهوض بدور قطاع الصناعة التحويلية في تصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي العمل بما يأتي:

1- العمل على تقديم الحوافز الحكومية كوسيلة فعالة لدفع الصناعات للاستثمار في المنتجات الصناعية ذات القيمة المضافة المرتفعة التي تعزز النمو مستدام لتقليل من الاعتماد على صادرات النفط الخام.

2. لا بد من زيادة الاهتمام بتحسين دور تنمية رأس المال البشري والقدرات المؤسسية والبنية التحتية، ويتطلب استثمار تلك الامكانات هذه الفرص تبني استراتيجية تهدف الى إزالة العوائق التشريعية والمؤسسية والبنية التحتية أمام الصناعة العراقية، بخاصة في ما يتعلق بمصادر الطاقة وتكلفة الإنتاج المرتفعة. كما أنه من المهم خلق بيئة أعمال تدعم سهولة البدء بالأعمال وسهولة إجراءات التصدير. كما لا بد من تشجيع الصادرات العراقية من خلال الترويج لهذه الصادرات عبر تمثيل العراق الدبلوماسي والتجاري في الخارج، وضمان توفر المعلومات الكافية التي تمكن المصدرين العراقيين من الوصول لهذه الأسواق.

3- يجب الالتفات الى البنى التحتية والاهتمام بها كونها الركيزة الأساسية للنهوض بالاقتصاد، فيجب تطوير البنى التحتية بالإمكانات المتاحة من اجل تحقيق التوازن الاقتصادي محلية وستكون نتيجة ذلك أن تعمل الدولة جنبا الى جنب مع القطاع الخاص للقضاء على الاختلالات الحاصلة في البنى التحتية التي دمرت خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات وكان لها أثر سلبي على مختلف القطاعات ، كالقطاع الزراعي والصناعي والخدمي وغيرها من القطاعات .

4 - ضرورة حفز الصناعة غير النفطية للضرورة الملحة لأحداث التغيرات على هيكل الصادرات لابد من دعم وتنويع واحداث تغيرات في الصادرات غير النفطية، من خلال اعادة النظر في تنويع صادراته من

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/28 تاريخ قبول النشر/ 2021/12/5
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.8

المنتجات الأخرى المصنعة والنهائية بشكل أوسع.

5- ضرورة تبني استراتيجيه وطنية تهتم بشؤون التصدير كمدخل لتنويع الصادرات الصناعية والزراعية، على أن تتضمن هذه الاستراتيجية دعم المصدرين، ومساعدة الشركات المحلية بهدف زيادة مبيعاتها للعالم الخارجي.

6-هناك حاجة ملحة الى تبني سياسات صناعية جديد ة في العراق تهدف الى رفع مستوى التنويع الاقتصادي لرفع مستوى التعقيد لصادرات العراق وتحسين مساهمة العراق في فضاء المنتجات العالمي بهدف الإسراع في انجاز هدف التحول الهيكلي ومواجهة الاختلالات الهيكلية.

المصادر

1- القريشي، مدحت، التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى 2007 ، دار وائل للنشر، عمان

2- إسماعيل عبيد حمادي **(2006)** الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي - التشخيص وسبل المعالجة رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات

3- اميرة محمد عمارة (2003)، اثر الازمات الاقتصادية العالمية على الصناعات التحويلية مع تطبيق على الاقتصاد المصري و مؤتمر ازمة السيولة والركود الاقتصادي في مصر (كلية التجارة وادارة الاعمال، جامعة حلوان، 2003.

4- الحافظ، مهدي **(2009)**، الآن والغد في الاقتصاد والسياسة، منشورات الجمل، بغداد، ط1، 2009،

5- الربيعي، فلاح خلف، (2003) دور قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد الليبي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد30-31، خريف 2003

6- الريشاوي، محمد جاسم محمد (2019)، التقييم لواقع الصناعة التحويلية العام في العراق وسبل النهوض به للمدة (2004 – 2017)، رسالة ماجستير، جامعة الانبار – كلية الإدارة والاقتصاد

7- العلي، أحمد أبريهي (1992)" تقويم السياسات الاقتصادية في العراق للفترة 1980-1991 " وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقتصادي، بغداد

8- العلي ، أحمد أبريهي: الاقتصاد السياسي لعجز الموازنة العامة ومضمونة النقدي، جامعة القادسية، المؤتمر العلمي الأول، 17-18 آذار،2009

9- النجفي سالم توفيق، محمد صالح تركي والقريشي (1998)، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل،

10- النجيفي، سالم توفيق(2002)، سياسيات التثبيت الاقتصادي العربي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي، منشورات بيت الحكمة، بغداد

11- الفهداوي، خميس خلف موسى، مازن عيسى الشيخ راضي (2000)، التنمية الاقتصادية، منشورات جامعة الكوفة، النجف، النجار، يحيى غني، رياض جواد كاظم(2017)، واقع الصناعة التحويلية في العراق واستراتيجيات النهوض به (رؤية مستقبلية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد:50

12- الهاشمي، نضال شاكر (2003)، غفران حاتم الجبوري (تشخيص آثر الحصار الاقتصادي على المتغيرات الاقتصادية الكلية " دراسة قياسية "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة 2003 ، العدد 1

13- بان علي عبود واخرون(2020)، دراسة مقارنة في مؤشرات اجندة 2030 في العراق، وزارة التخطيط دائرة التنمية الإقليمية والمحلية

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2021/11/28 تاريخ قبول النشر/ 2021/12/5
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.8

14- بيترسون، والاس (1968) الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، ترجمة صلاح الدباغ، المكتبة العصرية، بيروت، ص 383.
15- جمهورية العراق، هيئة الاستثمار(2019)، الخارطة الاستثمارية للعراق، سنة 2019 متاح على الموقع التالي:
16- جمهورية العراق، وزارة المالية(2017)، قانون الموازنة العامة لعام، على موقع وزارة المالية:
17-زينة اكرم عبد اللطيف(2019)، الإصلاح واحلال الصناعة في العراق، سنة 2019، مقال منشور على الموقع التالي:
18- عايب، وليد عبد الحميد (2010) الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، الطبعة الأولى 2010، مكتبة حسن العصرية للطباعة، بيروت.
19- علي مرزا2012: عدد العاملين في الدولة ومعدل البطالة والنمو السكاني – تساؤلات إلى وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء
20- علي، علي عبدالقادر(2006)، تحليل الاداء التنموي، المعهد العربي للتخطيط، منشورات جسر التنمية، العدد 56، السنة 5، الكويت.
21- فرانسوا بيرو (1983)، فلسفة لتنمية جديدة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت
22- محسن خليل (1989)، تصدع الهيكل الثالث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد
23- محي الدين، عمرو(1975)، التخلف والتنمية، دار النهضة المصرية، القاهرة
24- ميشيل تودارو (2009) ، التنمية الاقتصادية، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر 2009 ، الرياض ،114
25-نصر، ربيع (2008)، قياس التحول الهيكلي، المعهد العربي للتخطيط، منشورات جسر التنمية، العدد الرابع والسبعون، السنة السابعة، الكويت

المصادر الاجنبية:

1-B. H .Chenery and others (1979)" Structural change and development policy" Oxford University press
2-Bah، EL- hadj M، (2008)، Structural Transformation in Developed and Developing countries، MPRA Paper، No. 10655.
3-Contreras، Ricardo(2014)، competing Theories of Economic Development،
4-Lewis، Arthur(1980) ، The Slowing down of the Engine of Growth، American Economic Review، Vol. 70، No: 4، ، September،
5-S.Kuznets(1966)، Modern Economic Growth :Rate . Structure. And Spread" new haven، University
6-Spiegel، Henry William(1995)، Theories of Economic Development، History and classification ،Jstor، vol 16، No. 4
7-Todaro and StePhen، Michael. p C.Smith، 2015، Economic Development، pearson Education Limited، 12th New Edition، Harlow، u. K، p139
8-UNIDO، 2010،Structural change in the world economy; Main features and trends ، working paper، No 24.